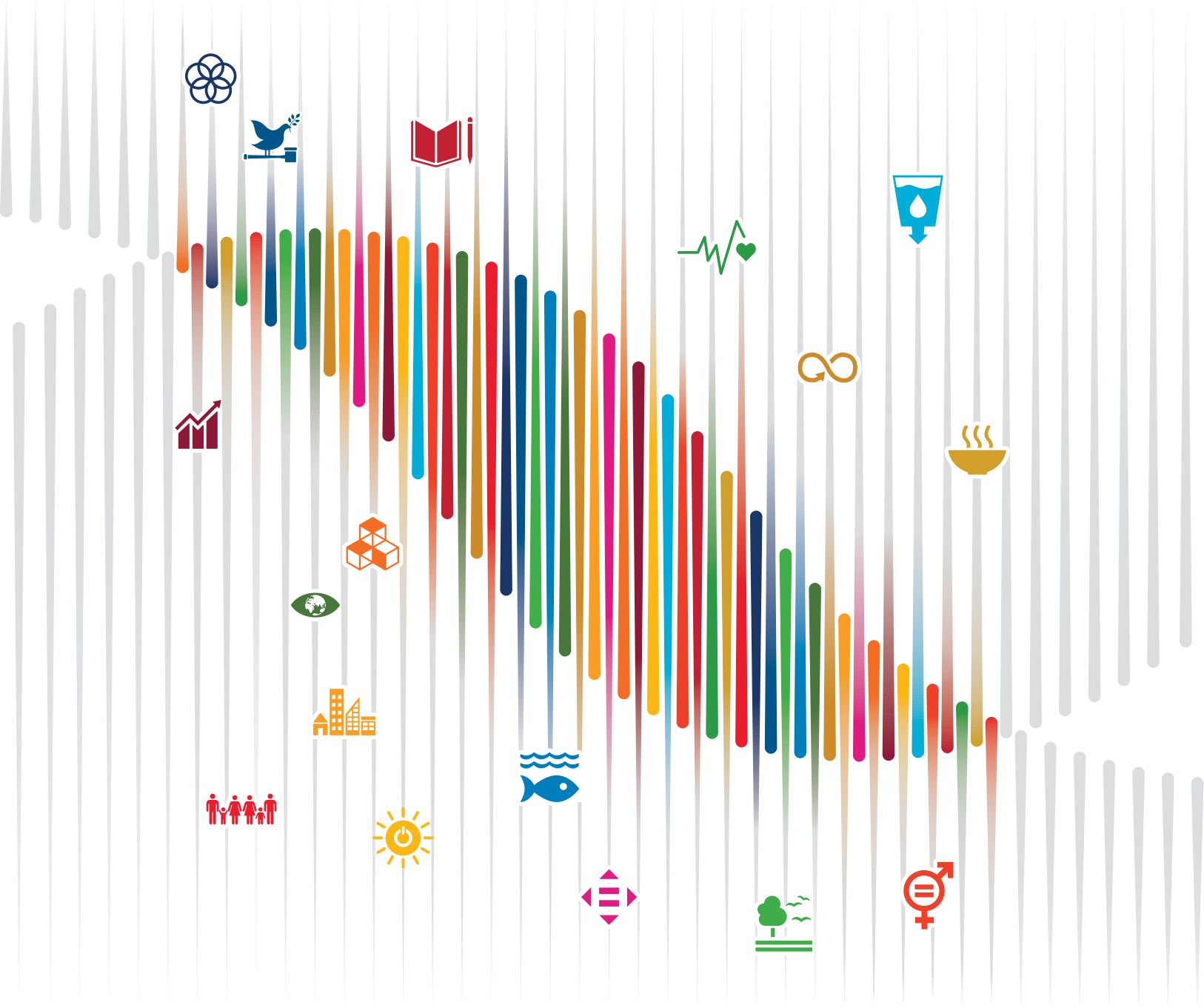

التقدّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2025

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

التقدّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2025

الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا تترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL4.SIT/2025/3
PDF ISBN: 9789211599770
2500246A

المحتويات

مقدمة 5

1. توفُّر البيانات وتقييم التقدّم المُحرَز 7

2. أهداف التنمية المستدامة: المؤشرات وتحليل البيانات 15

3. لمحة عن كل هدف 43

المرفق 61

المراجع 62

الحواشي 62

قائمة الأشكال

الشكل 1. توفُّر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 8

الشكل 2. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في المنطقة العربية 9

الشكل 3. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المرتفعة الدخل 9

الشكل 4. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المتوسطة الدخل 10

الشكل 5. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المنخفضة الدخل 10

الشكل 6. توزيع التقدّم المُحرَز في تحقيق مقاصد كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 11

الشكل 7. التقدّم المُحرَز في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 12

الشكل 8. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 1 16

الشكل 9. 1-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي 17

الشكل 10. 1-3-1: نسبة السكان المشمولين بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية 17

الشكل 11. 1-4-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية 17

الشكل 12. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 2 18

الشكل 13. 2-1-1: معدل انتشار نقص التغذية 19

الشكل 14. 2-أ-1: حصة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي 19

الشكل 15. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 3 20

الشكل 16. 3-1-2: نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة 21

الشكل 17. 3-2-1: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 21

الشكل 18. 3-7-2: معدل الولادات لدى المراهقات 21

الشكل 19. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 22

الشكل 20. 4-1-2: معدل إكمال الدراسة 22

الشكل 21. 4-2-2: معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم 22

الشكل 22. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 5 23
الشكل 23. 5-3-1: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة 24
الشكل 24. 5-5-1: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 24
الشكل 25. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 6 24
الشكل 26. 6-2-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة 25
الشكل 27. 6-4-1: كفاءة استخدام المياه 26
الشكل 28. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 7 27
الشكل 29. 7-2-1: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة 27
الشكل 30. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 8 28
الشكل 31. 8-3-1: نسبة العمالة غير الرسمية 28
الشكل 32. 8-10-1: عدد أجهزة الصرف الآلي 29
الشكل 33. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 9 30
الشكل 34. 9-2-2: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة 30
الشكل 35. 9-5-1: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 31
الشكل 36. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 10 31
الشكل 37. 10-4-1: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 32
الشكل 38. 10-ج-1: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة - متوسط تكلفة تحويل 200 دولار إلى البلد المتلقي، 2023 32
الشكل 39. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 11 32
الشكل 40. 11-1-1: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة 33
الشكل 41. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 12 34
الشكل 42. 12-3-1: نصيب الفرد من توليد النفايات الغذائية المنزلية 34
الشكل 43. 12-4-2: نصيب الفرد من توليد النفايات الإلكترونية 34
الشكل 44. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 13 35
الشكل 45. 13-2-2: مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 35
الشكل 46. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 14 36
الشكل 47. 14-1-1: نفايات الشاطئ الناشئة عن مصادر برية وطنية التي تنتهي في المحيط 36
الشكل 48. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 15 37
الشكل 49. 15-1-2: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية 37
الشكل 50. 15-3-1: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة 38
الشكل 51. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 16 39
الشكل 52. 16-5-2: نسبة حدوث الرشوة، 2024 39
الشكل 53. 16-9-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، 2023 39
الشكل 54. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 17 41
الشكل 55. 17-3-2: حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي 41
الشكل 56. 17-8-1: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت 42
الشكل 57. 17-18-1: مؤشر أداء البنية التحتية للبيانات 42

مقدمة

خطة التنمية المستدامة خطةٌ عالمية تنشد تحقيق مستقبلٍ أكثر إنصافاً واستدامة. غير أن تخطيطَ وتنفيذ السياسات الفعّالة اللازمة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية بات أصعب من أي وقت مضى لما عانته المنطقة من عدم الاستقرار والنزاعات على مدى العقدين الماضيين.

ويُبرز هذا التقرير التحديات التي تعترض سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة. ويوفِّر معلومات عن التقدّم الذي أحرزته المنطقة في كل هدف من أهدافها السبعة عشر، ومقاصدها الـ 169، والمؤشرات المرتبطة بها. كما يوفِّر لمحةً عامةً، حسب كل هدف، عن التقدّم الذي أحرزته المنطقة على مستوى الأهداف والمقاصد والمؤشرات. ويشير التقرير، إضافةً إلى إبرازه التقدّم المُحرَز في مجالات معيّنة، إلى الأولويات العاجلة التي تحتاج إلى بذل جهود جماعية عاجلة إذا ما أُريد تحقيق تطلعات خطة عام 2030.

وقد أحرزت المنطقة تقدّماً ملحوظاً في مجالات منها الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والمياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6)، لكنها تواجه عقباتٍ جسيمةً في مجالات أخرى، ولا سيّما القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والعمل المناخي (الهدف 13). ومن العوامل التي تعيق تقدّم المنطقة عدم استقرارها السياسي وتفاوتها الاقتصادي وندرة مواردها.

ويُبرز التقرير أهم الإنجازات والفجوات والاستراتيجيات المتعلقة بتسريع تنفيذ الأهداف. ويؤكد ضرورة جمع البيانات الدقيقة، ومواءمة السياسات، وإقامة الشراكات بين القطاعات لضمان إحداث أثر تحويلي في الأهداف السبعة عشر كافة. وهو بمثابة منهلٍ يستعين به جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في تحديد أولويات خطة عام 2030 في المنطقة العربية وتخطيطها وتنفيذها ومتابعتها.

وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، عملها في المستقبل على تعزيز قدرات البلدان العربية لسد فجوة البيانات وتسريع تنفيذ خطة عام 2030. فلدى المنطقة العربية، على الرغم من تحدياتها الجمة، الكثيرُ من الفرص لتعزِّز تنميتها المستدامة.

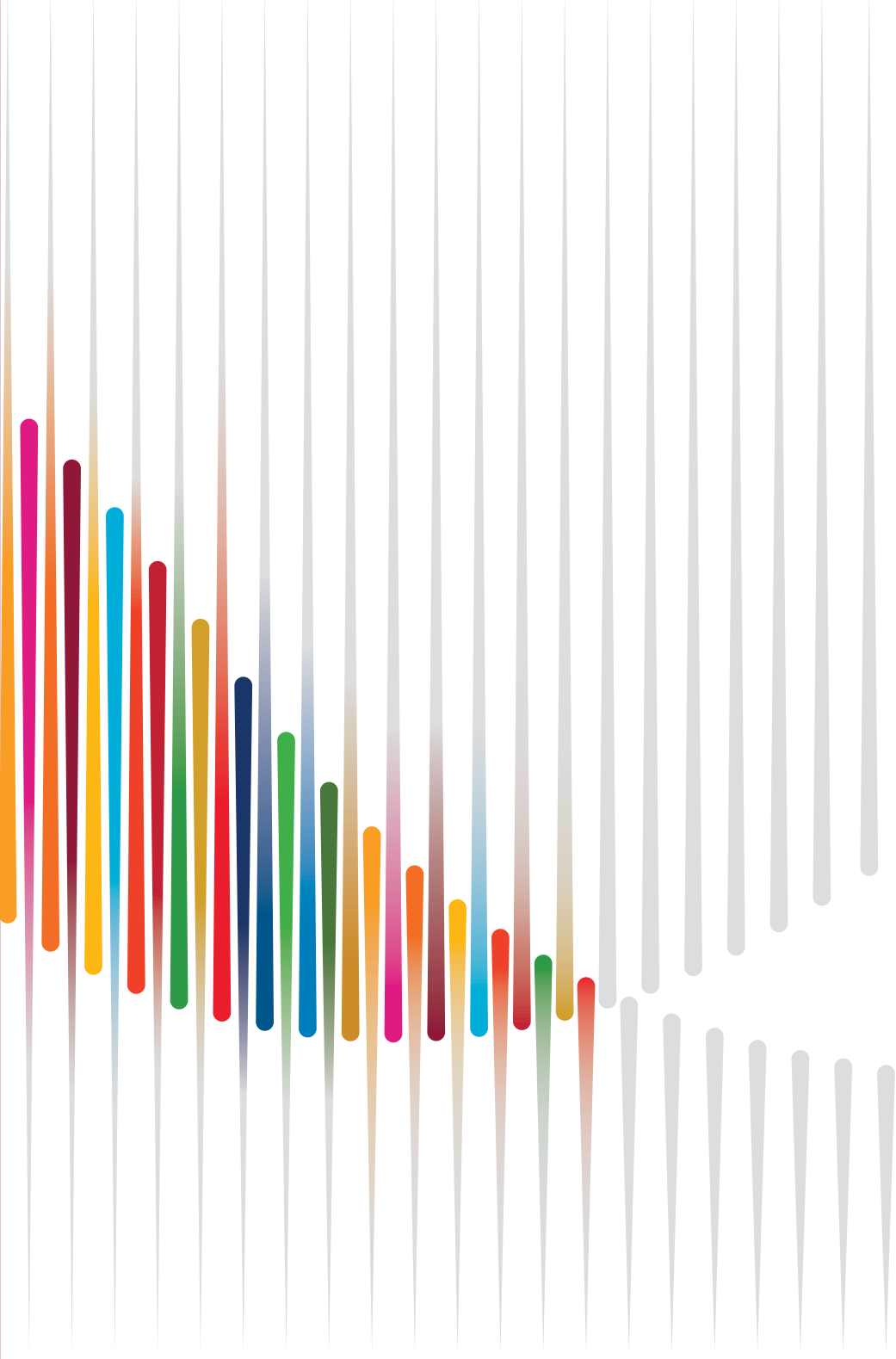

1

توفُّر البيانات وتقييم التقدُّم المُحرَز

الشكل 1.توفُّر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

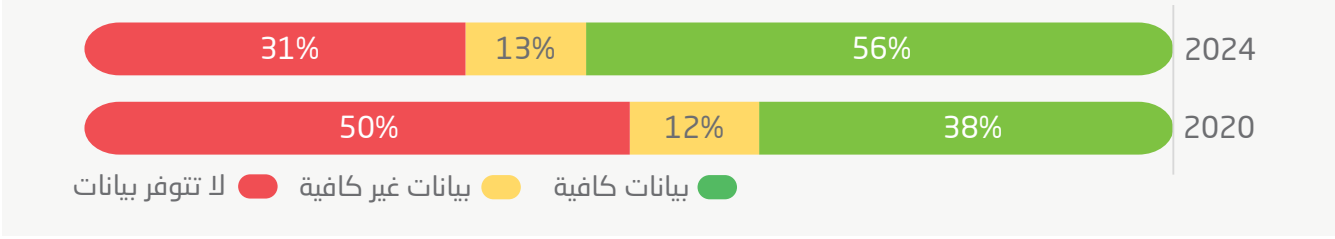

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

توفُّر البيانات وتقييم التقدّم المُحرَز

إن البيانات الدقيقة والشاملة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضروريةٌ من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة في المنطقة العربية. غير أن تقدّم المنطقة على هذا المسار لا يزال يجابه تحدياتٍ مستمرةً منها تشتُّت نُظُمها الإحصائية، ومحدودية قدرات مكاتبها الإحصائية الوطنية، ومعاناتها من عدم الاستقرار الجغرافي السياسي. ولا بدّ من أن تتصدى المنطقة لهذه التحديات كي تضمن اتخاذ قرارات مستنيرة، وتخصِّص الموارد تخصيصاً منصفاً، وتحرز إنجازاتٍ ملموسةً نحو تحقيق خطة عام 2030.

تقييم التقدّم المُحرَز على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

أحرزت المنطقة العربية تقدّماً في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، منذ اعتمادها في عام 2015، وإن كان تقدّمها متفاوتاً بسبب عواملَ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ وبيئية. ويستند هذا التقييم الكمي إلى البيانات المتاحة ويقيِّم التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف، ويُبرز التطوّرات الإيجابية، والفجوات المستمرة، والتحديات الناشئة. وتؤكد هذه النتائج حاجة المنطقة إلى تسريع العمل والتعاون والحلول المبتكرة لضمان تنميتها المستدامة والشاملة للجميع، وتنوير استراتيجياتها المستقبلية مع مراعاة سياقات واحتياجات كل بلد من بلدانها.

وتفاوتُ التقدّم المُحرَز في مختلف الأهداف سمةٌ مشتركةٌ في مجموعة البلدان العربية المرتفعة الدخل. حيث إنها تُظْهِرُ اتجاهاتٍ تبعث على التفاؤل في بعض الأهداف، وتشهد تحديات كبيرة في بعضها الآخر. وقد أحرزت هذه البلدان تقدّماً كبيراً في خمسة أهداف، وهي تسير على المسار الصحيح لتحقيق المقاصد المرتبطة بها، ولا سيّما الهدفان 4 (التعليم الجيد) و11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة). غير أن نقص البيانات يعيق تقدّمها في ستة أهداف أخرى. وأكثر هدف يعاني من نقصها هو الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة).

الشكل 2. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في المنطقة العربية

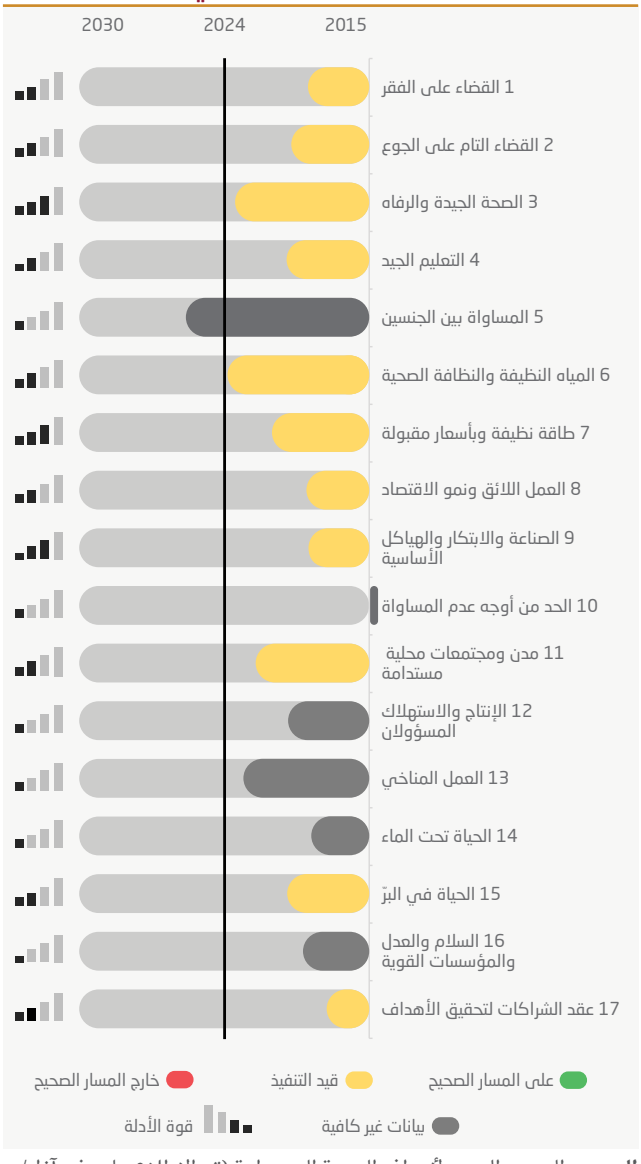

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 3. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المرتفعة الدخل

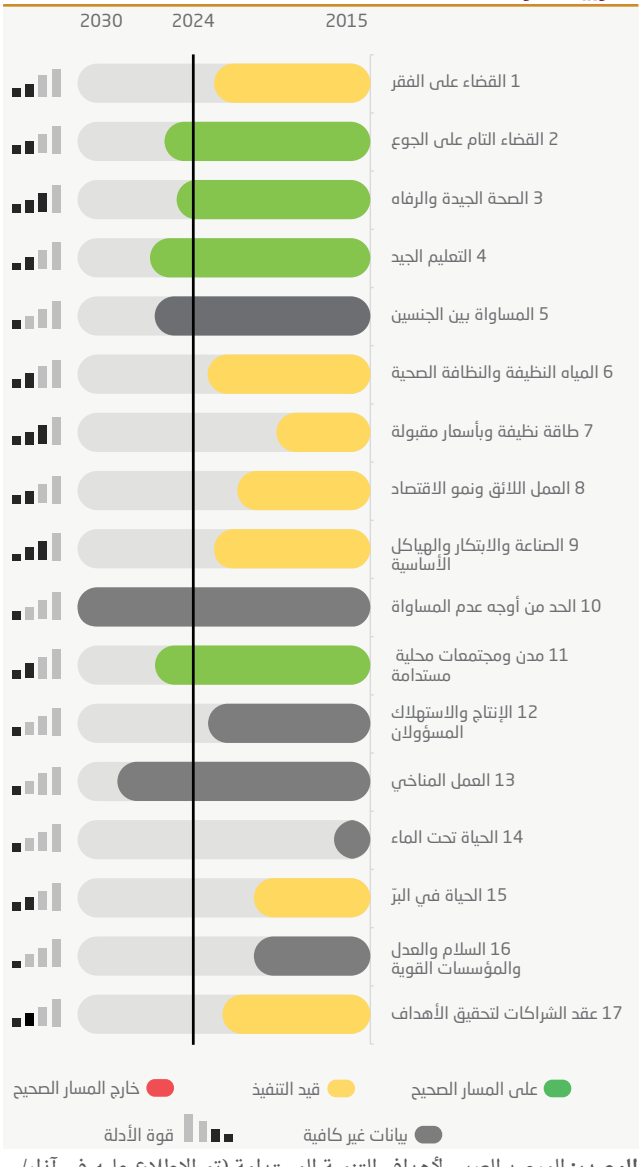

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

وفي البلدان العربية المتوسطة الدخل، لا يسير التقدّم نحو تحقيق مقاصد عام 2030 على المسار الصحيح فيما يخص أحد الأهداف، وهو الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، الذي يُعتبر "خارج المسار الصحيح". كما أن البيانات غير كافية فيما يخص ستة أهداف أخرى. ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة إلى الاستثمار في البنى التحتية للبيانات والمعلومات لتوفير الأدلة اللازمة لتنفيذ تدخلات أدق استهدافاً ولقياس التقدّم المُحرَز بغية تحسين عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

أما في البلدان العربية المنخفضة الدخل، فإن أحد أهم الأهداف (الهدف 17) لا يسير على المسار الصحيح ليتحقق. ولهذا الهدف أهميته البالغة لأنه يرمي إلى تمكين نجاح الأهداف كلها عموما. فعلى الرغم من ترابط العديد منها، فإنه أكثرها ارتباطاً بفرص نجاح كلٍّ منها.

الشكل 4. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المتوسطة الدخل

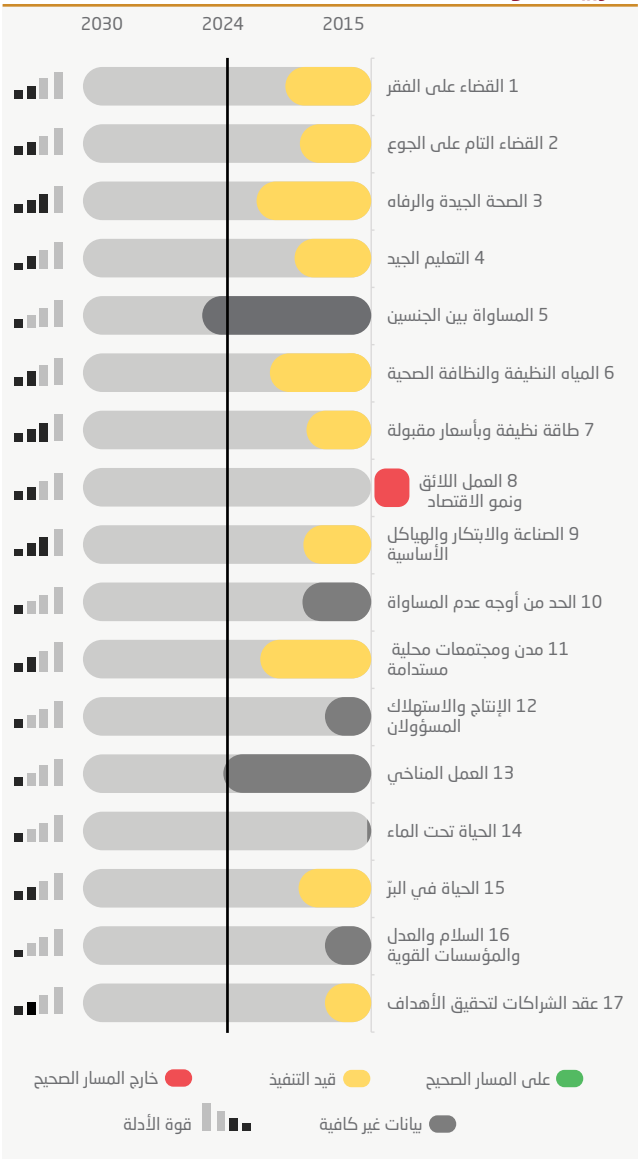

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 5. التقدّم المُحرَز في تحقيق الأهداف وفق العتبة المحددة لعام 2024 والهدف المنشود لعام 2030 في البلدان العربية المنخفضة الدخل

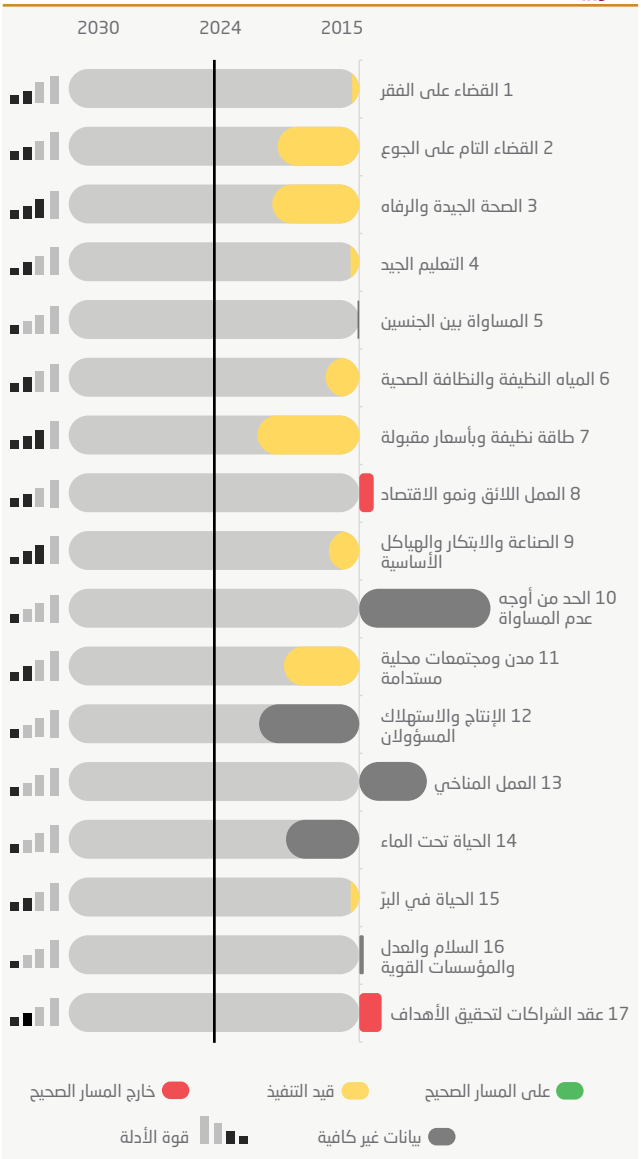

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

التقدّم المُحرَز على مستوى المقاصد

يتفاوت التقدّم المُحرَز في المنطقة العربية عموماً في مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة. فقد أُحرز تقدمٌ يبعث على التفاؤل في بعض المقاصد. ولا تزال تعترض بعضها الآخر تحدياتٍ جمة. ويمكن أن يسهم تحديد أولويات جمع البيانات ومعالجة المجالات التي تحتاج إلى جهد أكبر في تسريع الجهود العالمية نحو تحقيق هذه المقاصد.

ويبيّن الشكل 6 توزيع التقدّم المُحرَز في تحقيق مقاصد كل هدف من أهداف خطة 2030 في المنطقة العربية.

Δ **الأهداف التي تضم أعلى نسبة من المقاصد التي هي "على المسار الصحيح":**

الهدف 3 (38 في المائة)

والهدف 6 (38 في المائة)

الشكل 6.توزيع التقدّم المُحرَز في تحقيق مقاصد كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

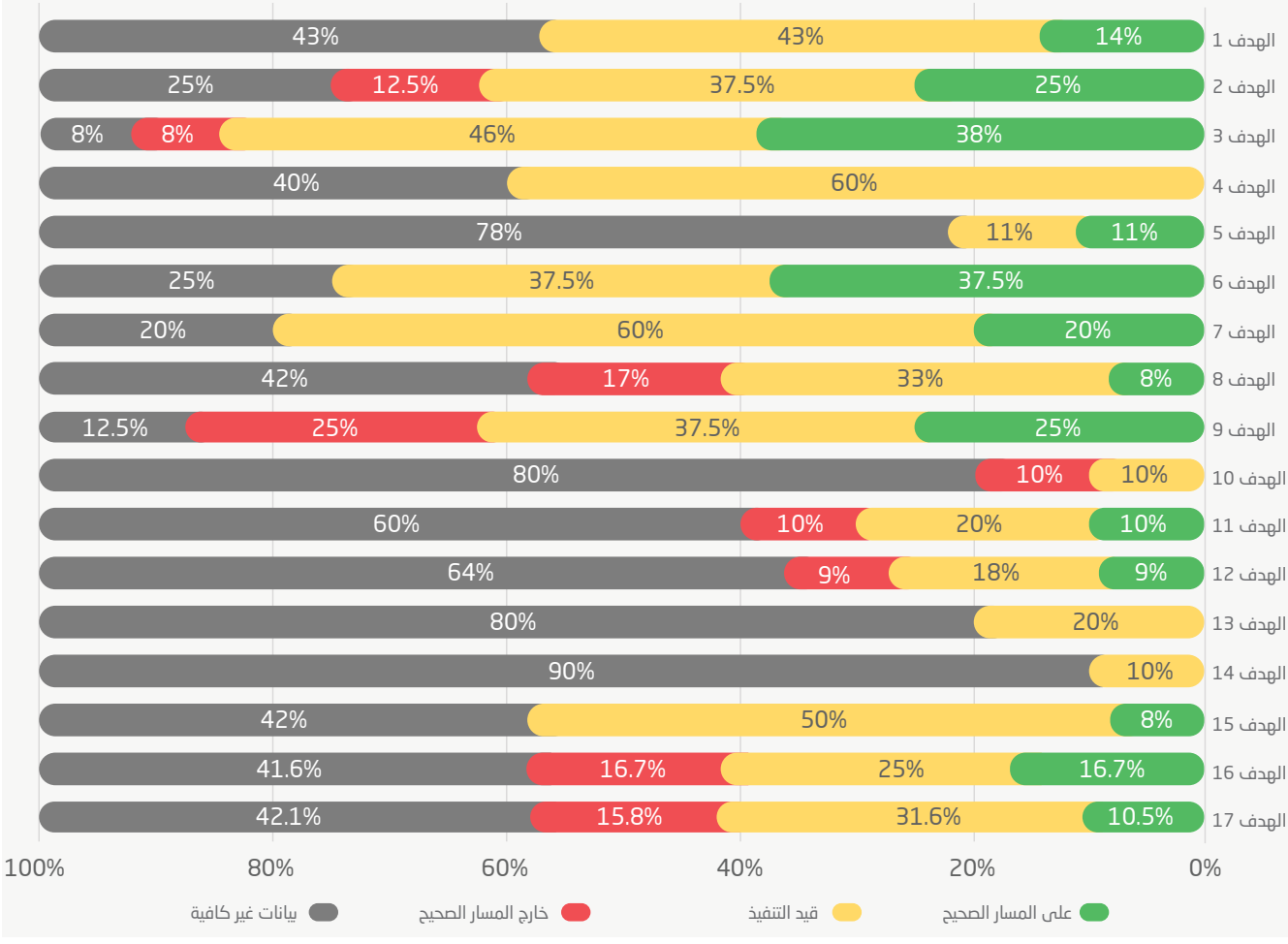

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

- **الأهداف التي تضم أعلى نسبة من المقاصد التي هي "قيد التنفيذ":**
  - الهدف 3 (46 في المائة)
  - والهدف 7 (60 في المائة)
  - والهدف 4 (60 في المائة).
- **الأهداف التي تضم أعلى نسبة من المقاصد التي هي "خارج المسار الصحيح":**
  - الهدف 9 (25 في المائة)
  - والهدف 8 (17 في المائة)
  - والهدف 16 (17 في المائة).
- **الأهداف التي تضم أعلى نسبة من الغايات التي هي ذات "بيانات غير كافية":**
  - الهدف 5 (78 في المائة)
  - والهدف 10 (80 في المائة)
  - والهدف 12 (64 في المائة)
  - والهدف 13 (80 في المائة)
  - والهدف 14 (90 في المائة).

ويقدّم الشكل 7 لمحةً عن التقدّم المُحرَز نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. حيث تَظهر المقاصد التي تسير "على المسار الصحيح" باللون الأخضر، والمقاصد التي هي "قيد التنفيذ" باللون الأصفر، والمقاصد التي هي "خارج المسار الصحيح" باللون الأحمر. أما الأهداف التي تُعتبر ذاتَ "بيانات غير كافية" فهي باللون الرمادي.

الشكل 7.التقدّم المُحرَز في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1

5-1	القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
1-1	الفقر المدقع
3-1	الحماية الاجتماعية
4-1	الحصول على الخدمات الأساسية
أ-1	توفير الموارد لبرامج مكافحة الفقر
2-1	خط الفقر الوطني

الهدف 2

5-2	التنوع الجيني للزراعة
ج-2	المفارقات في أسعار الأغذية
2-2	سوء التغذية
4-2	الزراعة المستدامة
أ-2	الاستثمار في الزراعة
1-2	الأغذية المغذية والكافية
3-2	صغار منتجي الأغذية

الهدف 3

1-3	الوفيات النفاسية
2-3	وفيات الأطفال
3-3	الأمراض المعدية
5-3	إساءة استعمال المواد المخدرة
9-3	أثر التلوث على الصحة
4-3	الأمراض غير المعدية والصحة العقلية
7-3	الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية
8-3	التغطية الصحية الشاملة
أ-3	مكافحة التبغ
ج-3	تمويل القطاع الصحي والقوى العاملة فيه
د-3	إدارة المخاطر الصحية

الهدف 4

1-4	التعليم المجاني والمنصف والجيّد
2-4	النماء في مرحلة الطفولة المبكرة
4-4	توفر المهارات المناسبة للتوظيف
5-4	تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم
أ-4	المرافق التعليمية
ج-4	المعلمون المؤهلون
3-4	التعليم التقني والمهني والتعليم العالي
6-4	إلمام الكبار بالقراءة والكتابة والحساب
7-4	التوعية بشأن التنمية المستدامة

الهدف 5

ب-5	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المرأة
5-5	نسبة النساء في المناصب القيادية
1-5	التمييز ضد النساء والفتيات
2-5	العنف ضد النساء والفتيات
3-5	الزواج المبكر
4-5	الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر
6-5	حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية
أ-5	الحقوق الاقتصادية المتساوية

الهدف 6

3-6	نوعية المياه
5-6	التعاون في مجال المياه العابرة للحدود
ب-6	الإدارة التشاركية للمياه والصرف الصحي
1-6	مياه الشرب المأمونة
2-6	الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
4-6	كفاءة استخدام المياه
6-6	النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه

الهدف 7

1-7	الحصول على خدمات الطاقة
3-7	كفاءة استخدام الطاقة
ب-7	البنى التحتية للطاقة المستدامة
2-7	حصة الطاقة المتجددة

الهدف 8

4-8	كفاءة الموارد المادية
5-8	العمالة والعمل اللائق
6-8	الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب
8-8	حقوق العمل والسلامة في العمل
10-8	الحصول على الخدمات المصرفية
1-8	نصيب الفرد من النمو الاقتصادي
2-8	الإنتاجية الاقتصادية والابتكار
3-8	إضفاء الطابع النظامي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة
7-8	عمل الأطفال والسخرة
9-8	السياحة المستدامة
أ-8	مبادرة المعونة لصالح التجارة

الهدف 9

4-9	الصناعات المستدامة والنظيفة
ج-9	الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت
3-9	حصول الصناعات الصغيرة الحجم على التمويل
5-9	البحث والتطوير في مجال الصناعة
ب-9	تطوير التكنولوجيا المحلية
1-9	تطوير البنية التحتية
2-9	التصنيع المستدام الشامل للجميع

الهدف 10

2-10	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
ج-10	تكاليف التحويلات المالية
1-10	نمو الدخل (أدنى 40 في المائة من السكان)
3-10	القضاء على التمييز
4-10	سياسات الحماية المالية والاجتماعية
5-10	تنظيم الأسواق المالية
6-10	حوكمة عالمية شاملة
7-10	تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو آمن ومنتظم بالمسؤولية
أ-10	المعاملة الخاصة والتفضيلية (منظمة التجارة العالمية)

الهدف 11

5-11	القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
1-11	المساكن والخدمات الأساسية الملائمة
ب-11	سياسات إدارة مخاطر الكوارث
6-11	نوعية الهواء وإدارة النفايات في المناطق الحضرية
2-11	أنظمة النقل العام
3-11	التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام
4-11	التراث الثقافي والطبيعي
7-11	المساحات الخضراء والأماكن العامة
أ-11	التخطيط الحضري

الهدف 12

2-12	الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
4-12	إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة
أ-12	دعم القدرات العلمية والتكنولوجية
3-12	النفايات الغذائية والخسائر الغذائية
1-12	برامج تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين
5-12	الحد من إنتاج النفايات
6-12	اعتماد الشركات لممارسات مستدامة
7-12	ممارسات الشراء العمومي
8-12	الوعي بالتنمية المستدامة
ب-12	رصد السياحة المستدامة

الهدف 13

1-13	القدرة على الصمود والتكيف
2-13	سياسات التصدّي لتغيُّر المناخ
3-13	الوعي بشأن تغيُّر المناخ
أ-13	التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ
ب-13	قدرات التخطيط والإدارة في وجه تغيُّر المناخ

الهدف 14

5-14	حفظ المناطق الساحلية
1-14	منع التلوّث البحري
2-14	إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية
3-14	تقليل تحمُّض المحيطات
4-14	الصيد المستدام
6-14	الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك
7-14	الموارد البحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموّاً
أ-14	قدرات البحوث في مجال التكنولوجيا البحرية
ب-14	صغار الصيادين الحرفيين
ج-14	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

الهدف 15

3-15	مكافحة التصحّر وتدهور الأراضي
1-15	النظم الإيكولوجية للبابسة والمياه العذبة
2-15	الإدارة المستدامة للغابات
4-15	حفظ النُّظم الإيكولوجية الجبلية
5-15	فقدان التنوع البيولوجي
6-15	استخدام الموارد الجينية
8-15	الأنواع الغريبة الغازية
7-15	الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها
9-15	التنوع البيولوجي في الخطط الوطنية والمحلية
أ-15	حشد الموارد اللازمة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
ب-15	حشد الموارد اللازمة لإدارة الغابات
ج-15	الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها

الهدف 16

1-16	الحد من العنف والوفيات المتصلة به
6-16	مؤسسات فعّالة
3-16	وصول الجميع إلى العدالة
5-16	الفساد والرشوة
أ-16	تعزيز القدرات على منع العنف
2-16	إساءة معاملة الأطفال والاتجار بهم
7-16	اتخاذ القرارات على نحو شامل للجميع
4-16	تدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة
8-16	الحوكمة العالمية الشاملة للجميع
9-16	توفير هوية قانونية للجميع

الهدف 17

8-17	بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
11-17	زيادة صادرات البلدان النامية
3-17	حشد موارد مالية إضافية
6-17	التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار
10-17	تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية
12-17	وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية
18-17	توافر الإحصاءات الوطنية
19-17	بناء القدرات الإحصائية
1-17	تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
4-17	القدرة على تحمل الديون
13-17	استقرار الاقتصاد الكلي العالمي
2-17	قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية
5-17	تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا
7-17	نقل التكنولوجيات
9-17	بناء القدرات من أجل أهداف التنمية المستدامة
14-17	اتساق السياسات
15-17	احترام الحيز السياساتي لكل بلد

على المسار الصحيح | قيد التنفيذ | خارج المسار الصحيح | بيانات غير كافية/لا يوجد مقصد قابل للقياس بعد

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

البيانات والرصد والمساءلة

أخذت البلدان العربية تدرك أكثر فأكثر أهمية تحديث قوانينها الوطنية المتعلقة بالإحصاءات الرسمية. وقد تجسد هذا الإقر في "إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية"[1] وفي "دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية"[2]. كما أنها أخذت تستغل أكثر فأكثر الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرصة لتوسيع نطاق جمع البيانات وتعزيز جودتها.

الملاحظات الرئيسية:

- لا تزال عشرة بلدان عربية تفتقر إلى قوانينَ محدثةٍ تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛ وإلى مجالسَ توجيهيةٍ من مستخدِمي الإحصاءات، ولجانٍ فنية نشطة لمنتجي البيانات، واستراتيجياتٍ وطنية لتطوير الإحصاءات[3]. **ولا بدّ من أن يكون تحديث التشريعات الإحصائية في صدارة الأولويات.**
- يتولى مزوّدو البيانات المدربون المعيّنون على المستويات الوطنية إبلاغ معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مباشرةً إلى الكيانات الراعية التابعة للأمم المتحدة، غير أن البيانات لا تتاح دائماً لدى المكاتب الإحصائية الوطنية. **ولا بدّ من تنسيق البيانات على المستويات الوطنية لتعزيز جودتها.**
- اتخذت معظم البلدان مبادراتٍ وإجراءات لتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، إدراكاً منها لأهمية إنتاج بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب لرصد التقدّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتنوير اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. **ولا بدّ من وجود مبادرات تنشد تعزيز ثقافة البيانات وتربطها بالأهداف من أجل تعزيز البيانات من أجل التنمية.**
- وضعت بعض البلدان العربية سياساتٍ وتدابيرَ تهدف إلى تحديث النُّهُج التقليدية التي تعتمدها المكاتب الإحصائية الوطنية لجمع البيانات، وذلك باستخدام تكنولوجيات وأدوات مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بُعد، والصور الساتلية، وتقنيات التعلُّم الآلي. **ولا بدّ من الاستثمار في الأدوات اللازمة لتوفير بيانات مصمَّمة خصيصاً للمستخدِمين من أجل بناء شراكات مع مجتمعات المستخدِمين تحقق المنفعة المتبادلة[4].**

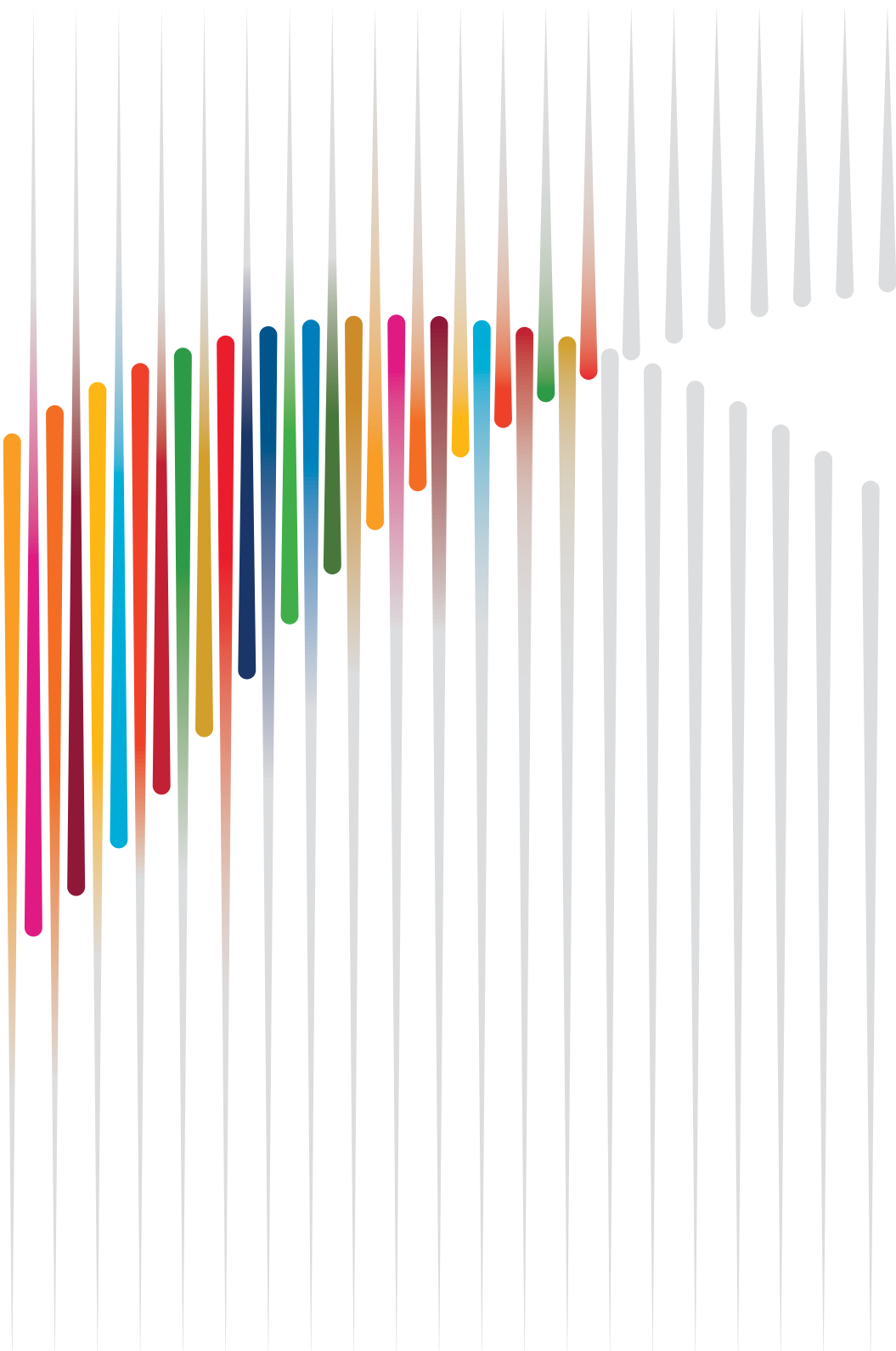

2

أهداف التنمية المستدامة: المؤشرات وتحليل البيانات

الهدف 1 - القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

لا تسير المنطقة العربية على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030، فقد تفاقَم الفقر فيها على مدى العقد الماضي نتيجةً لمعاناتها من عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية. ومنذ عام 2019، بات 29 مليون شخص آخرون من سكانها يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم (وهو خط الفقر المدقع الدولي المحدد بموجب المقصد 1-1)[5]. وقد تم تحديث هذه العتبة في عام 2022 من 1.90 دولار إلى 2.15 دولار في اليوم.

لمحة عن الأرقام

- في عام 2022، كان نحو 10.2 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم. ويمثل هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً مقارنة بعام 2015 (5.9 في المائة) وعام 2005 (5.1 في المائة). ويتعارض هذا الاتجاه التصاعدي مع الجهود العالمية للحد من الفقر، وهو يعزى في المقام الأول إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الحادة للنزاعات التي طال أمدها في المنطقة.
- بين عامي 2010 و2024، زادت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي بأكثر من الضعف، وذلك من 3.4 في المائة إلى 7.7 في المائة. أما في البلدان العربية المنخفضة الدخل، فقد زادت نسبتهم في الفترة نفسها زيادةً حادةً، وذلك من 14.7 في المائة إلى 39 في المائة.
- انخفضت نسبة العاملين في المنطقة العربية الذين يُعتبرون منخرطين في وظائف العمالة الهشة انخفاضاً بطيئاً منذ عام 2010، وذلك من 27.4 في المائة إلى 25.8 في المائة بحلول عام 2022. والعاملات النساء (28 في المائة) والعاملون الريفيون (37.6 في المائة) أكثرُ عرضةً للانخراط في وظائف العمالة الهشة مقارنة بعموم السكان.
- كانت المنطقة العربية بعيدةً كل البعد عن إعمال الحق في الحماية الاجتماعية، حيث لم يتمتع سوى 32.5 في المائة من سكانها فقط بتغطية برنامج واحد على الأقل من برامج الحماية الاجتماعية في عام 2023. وتشمل الحالات التي تحظى بأعلى معدلات التغطية للأشخاص المؤهلين إصابات العمل (38.4 في المائة)، ومعاشات الشيخوخة (45.5 في المائة) وإعانات الحماية الاجتماعية (32.5 في المائة). أما الحالات ذات التغطية الأقل فهي البطالة (2.1 في المائة)، والعجز (16.7 في المائة)، والإعانات النقدية للأمومة (8.5 في المائة).
- ثمة اختلافات ملحوظة في معدلات الحصول على الخدمات الأساسية مثل الطاقة والمياه والصرف الصحي بين البلدان العربية. فقد تجاوز معدل توفُّر خدمات مياه الشرب الأساسية في المنطقة ككل 89 في المائة في عام 2022، لكنه لم يتجاوز 68.4 في المائة في البلدان العربية المنخفضة الدخل.

مؤشرات الهدف 1 المختارة:

- 1-1-1: نسبة السكان العاملين الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (2024): 7.7 في المائة (البلدان العربية) مقابل 6.9 في المائة (العالم).

الشكل 8. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 1

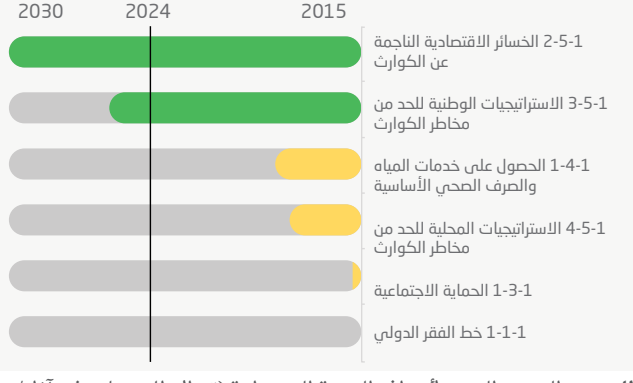

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

- 1-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (2022): 10.2 في المائة (البلدان العربية) مقابل 9 في المائة (العالم).
- 1-3-1: نسبة السكان ذوي الإعاقات الشديدة الذين يتلقون إعانات نقدية للإعاقة (2023): 16.7 في المائة (البلدان العربية) مقابل 38.9 في المائة (العالم).
- x-4-1: نسبة العمالة في قطاع الزراعة (من مجموع العمالة) (2022): 16 في المائة (البلدان العربية) مقابل 26.4 في المائة (العالم).
- 1-4-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (2022): 89.1 في المائة (البلدان العربية) مقابل 91.2 في المائة (العالم).
- 1-4-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية (2022): 89.1 في المائة (البلدان العربية) مقابل 80.8 في المائة (العالم).

الشكل 9. 1-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (بالنسبة المئوية)

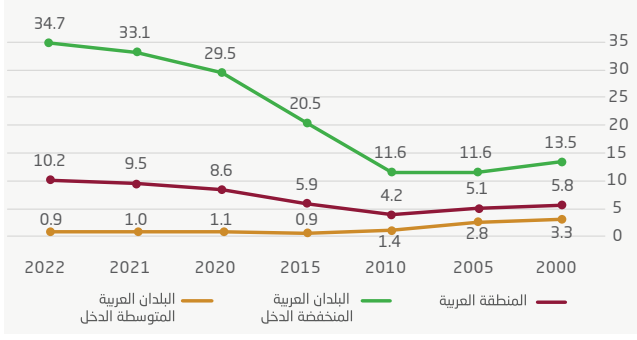

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 10 1-3-1: نسبة السكان المشمولين بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

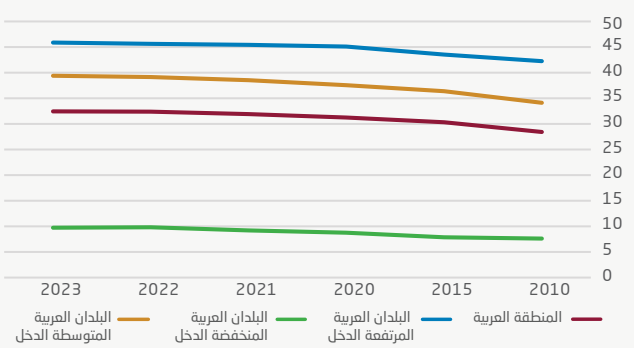

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 11. 1-4-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (بالنسبة المئوية)

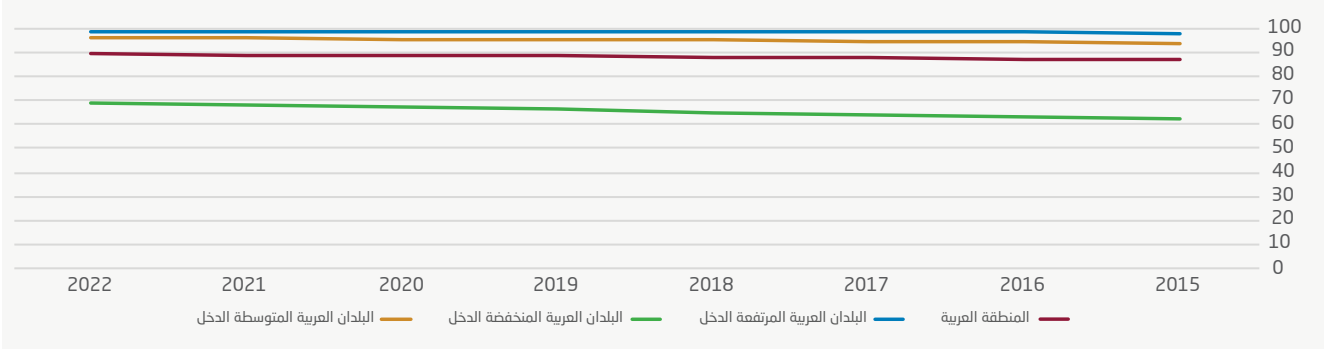

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 2 - القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

لا تزال المنطقة العربية بعيدةً كل البعد عن بلوغ الهدف 2، حيث إنها تواجه تحديات جسيمة منها انعدام الأمن الغذائي، ونقص التغذية، وسِمنة الأطفال، وعدم كفاية الاستثمارات الزراعية. وتُفاقم عوامل منها الفقر والنزاع وتغيُّر المناخ هذه المشاكل التي تؤثر على الفئات الضعيفة، ولا سيّما النساء والأطفال. وقد فشلت استراتيجيات الأمن الغذائي الحالية في الوقاية من الأزمات المتداخلة والصدمات العالمية، مما يُبرز الحاجة الملحة إلى تطوير نُظُم غذائية قادرة على الصمود باستخدام الموارد الوطنية والإقليمية.

لمحة عن الأرقام

- تعاني مجموعتا البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل بصورة مزمنة من نقص التغذية، مع ثبات معدلاته فيهما عند مستويات عالية. وقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية في عام 2023 في الأولى 31.1 في المائة و9 في المائة في الثانية، مقابل 14 في المائة في المنطقة ككل.
- شكّل عام 2010 نقطة تحوّل لمجموعة البلدان العربية المرتفعة الدخل، حيث تواصَل انخفاض معدل نقص التغذية فيها ليصل إلى 2.5 في المائة في عام 2023. أما في البلدان العربية المتوسطة الدخل، فقد حدث العكس حيث وصل معدل نقص التغذية فيها إلى 9 في المائة في عام 2023.
- في عام 2023، عانى أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد (39.4 في المائة). أما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فقد ارتفع معدل انتشاره من 48 في المائة في عام 2015 إلى 58 في المائة في عام 2023، أي نحو ضعفَي المتوسط العالمي البالغ 28.9 في المائة.
- البلدان العربية المنخفضة الدخل هي الأكثر معاناةً من انعدام الأمن الغذائي. فقد عانى منه 44 في المائة من سكانها في المتوسط في عام 2019، دون أن يطرأ أي تحسُّن منذ عام 2015.
- انخفضت معدلات التقزُّم بين الأطفال في جميع أنحاء المنطقة، لكنها لا تزال مرتفعةً في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات. فأكثر من نصف الأطفال الذين يعانون منه في المنطقة والبالغ عددهم 10.5 مليون طفل يقيمون في أقل البلدان نمواً، حيث بلغت نسبة انتشاره بينهم 31.2 في المائة في عام 2022.
- السِّمنة بين الأطفال آخذة في الارتفاع. ففي عام 2022، بلغت نسبة انتشارها بين الأطفال دون سن الخامسة 9.5 في المائة، بعد أن كانت 8.8 في المائة في عام 2000. ويبلغ معدلها في المنطقة حالياً 1.7 ضعفَ معدلها العالمي.

الشكل 12. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 2

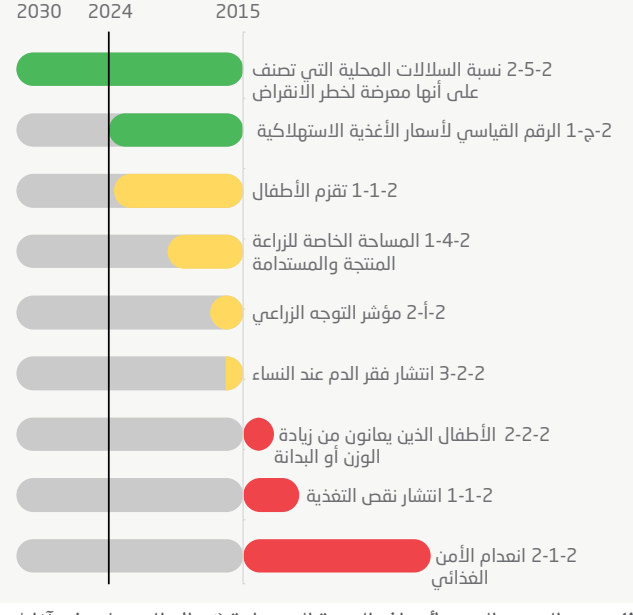

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

مؤشرات الهدف 2 المختارة:

- 2-1-1: معدل انتشار نقص التغذية (2023): 14 في المائة.
- 2-1-2: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان (2023): 39.4 في المائة.
- 2-1-1: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزُّم المعتدل أو الشديد (2022): 19.9 في المائة.
- 2-2-2: نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن المعتدلة أو الشديدة (2022): 9.5 في المائة.
- 2-2-2: نسبة الأطفال الذين تظهر عليهم علامات هزال متوسطة أو شديدة (2022): 7.1 في المائة.
- 2-3-2: نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة المصابات بفقر الدم (2019): 33.2 في المائة.

الشكل 13. 2-1-1: معدل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)

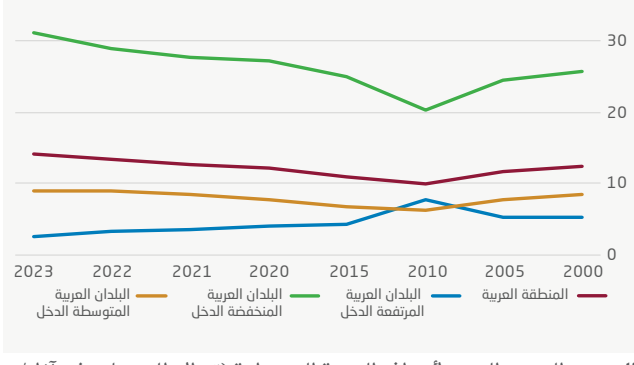

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 14. 2-أ-1: حصة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

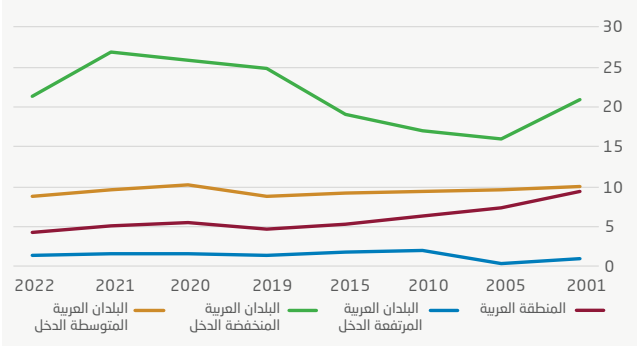

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تُظْهِرُ المنطقة العربية تقدّماً ملحوظاً في تحقيق الهدف 3[6]، مع تحسُّن في معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، ومعدلات الإصابة بالسل، والحصول على اللقاحات. لكن لا تزال هناك تحدياتٌ كبيرة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الرعاية الصحية الميسورة التكلفة. كما أن معدلات انتشار الأمراض غير المعدية آخذة في الارتفاع، في حين لا تزال أوجه عدم المساواة في مجال الصحة مرتبطة بنوع الجنس، والموقع الجغرافي، والتعليم، والفقر، والهجرة. وتؤدي حالات النزاعات والنزوح الممتدة إلى إجهاد نُظُم الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الصحة النفسية والرعاية الإنجابية والتغذية والإصابات الطويلة الأمد، ولا سيّما بين النساء والفتيات.

لمحة عن الأرقام

- خفّضت المنطقة العربية معدل الوفيات النفاسية، لكنه لا يزال مرتفعاً حالياً، حيث يبلغ نحو ضعف المستوى العالمي المستهدَف الذي يقل عن 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي. وتعاني البلدان العربية المنخفضة الدخل من هذه المشكلة أكثر من غيرها، حيث إن واحدة من كل أربع ولادات أو أقل بقليل فيها تتم من دون إشراف من أخصائيين صحّيين مَهَرة.

الشكل 15. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 3

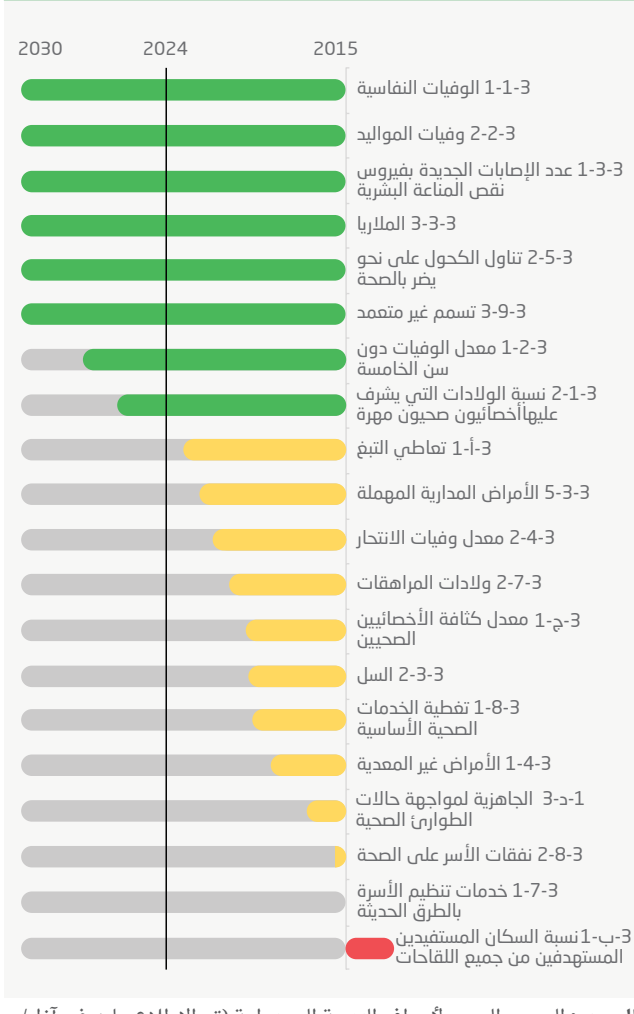

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

- زادت نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة في البلدان العربية المنخفضة الدخل من 62 في المائة في عام 2015 إلى 76 في المائة في عام 2024. وقد حافظت البلدان العربية المرتفعة الدخل على تقديم خدمة عالية الجودة في هذا المجال، حيث بلغت نسبتها 99.7 في المائة في عام 2024.

- تتباين معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب مجموعات الدخل في المنطقة العربية. حيث يبلغ معدلها 56.3 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل مقابل 20.1 حالة وفاة في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، في حين بلغ متوسطها الإقليمي 31.8 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في عام 2023. وقد انخفضت معدلات وفيات المواليد في المنطقة إلى 15.5 حالة وفاة ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 31.8 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في عام 2023. غير أن المعدلات لا تزال أعلى من مستوياتها العالمية المستهدَفة.

- لا تزال المنطقة بعيدة كل البعد عن تحقيق حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة. وقد زادت نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي يلبّين احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بالوسائل الحديثة (من 61.4 في المائة في عام 2010 إلى 63.8 في المائة في عام 2024)، لكنها لا تزال أقل من المتوسط العالمي (64.4 في المائة).

- يتناقص معدل الولادات لدى المراهقات ببطء في المنطقة (43.9 ولادة لكل 1,000 مراهقة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة في عام 2024، بعد أن كان 53.3 ولادة في عام 2015). غير أنه يبقى أعلى من المعدل العالمي (40.7 ولادة لكل 1,000 مراهقة)، ولا سيّما في البلدان العربية المنخفضة الدخل (69 ولادة لكل 1,000 مراهقة).

- يتحسَّن التقدّم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بخطىً متفاوتة، حيث يستفيد منها اثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريباً (63 في المائة في عام 2021).

- لا يزال عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص مرتفعاً في البلدان العربية المنخفضة الدخل – 46.6 حالة إصابة في عام 2023، مقابل 18.8 حالة إصابة في المنطقة العربية ككل. وبلغ المتوسط العالمي 58.4 حالة إصابة[7] في عام 2022. أما البلدان العربية المرتفعة والمنخفضة الدخل فقد أبلت بلاءً حسناً في هذا المؤشر.

وفي عام 2019، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير المأمونة 27 حالة وفاة لكل 100,000 شخص في البلدان العربية المنخفضة الدخل، مقابل 10 حالات وفاة لكل 100,000 شخص في المنطقة العربية، بينما بلغ المتوسط العالمي 18.5 حالة وفاة لكل 100,000 شخص.

مؤشرات الهدف 3 المختارة:

- 3-1-1: نسبة الوفيات النفاسية لكل 100,000 مولود حي (2020): 139.3 حالة وفاة نفاسية لكل 100,000 مولود حي، مع انخفاض بنسبة 3 في المائة منذ عام 2000.

- 3-1-2: نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة (2024): 88.9 في المائة.

- 3-2-1: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1,000 مولود حي (2023): 31.8.

- 3-2-2: معدل وفيات المواليد، قبل بلوغهم 28 يوماً من العمر لكل 1,000 مولود حي (2023): 15.5 حالة وفاة.
- 3-3-1: عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان (2023): 0.05.
- 3-3-3: عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص (2023): 18.8.
- 3-7-2: معدل الولادات لدى المراهقات (15-19 سنة) لكل 1,000 امرأة في تلك الفئة العمرية (2024): 43.9.
- 3-ب-1: نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من الأدوية واللقاحات الميسورة التكلفة بصورة دائمة، لقاح فيروس الورم الحليمي البشري (2023): 3 في المائة.

الشكل 16. 3-1-2: نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة (بالنسبة المئوية)

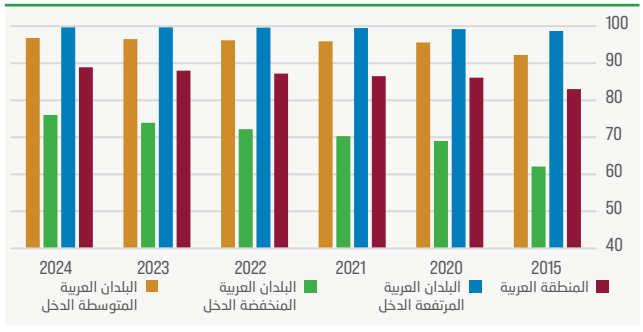

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 17. 3-2-1: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)

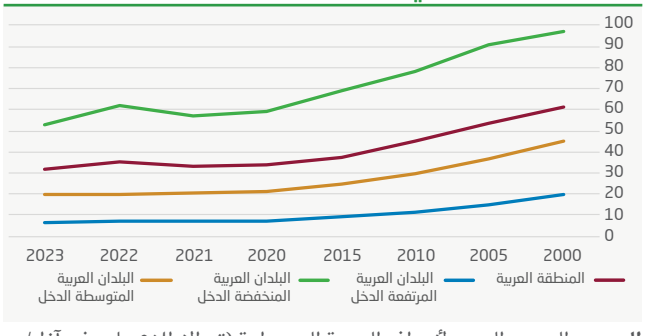

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 18. 3-7-2: معدل الولادات لدى المراهقات (لكل 1,000 من المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة)

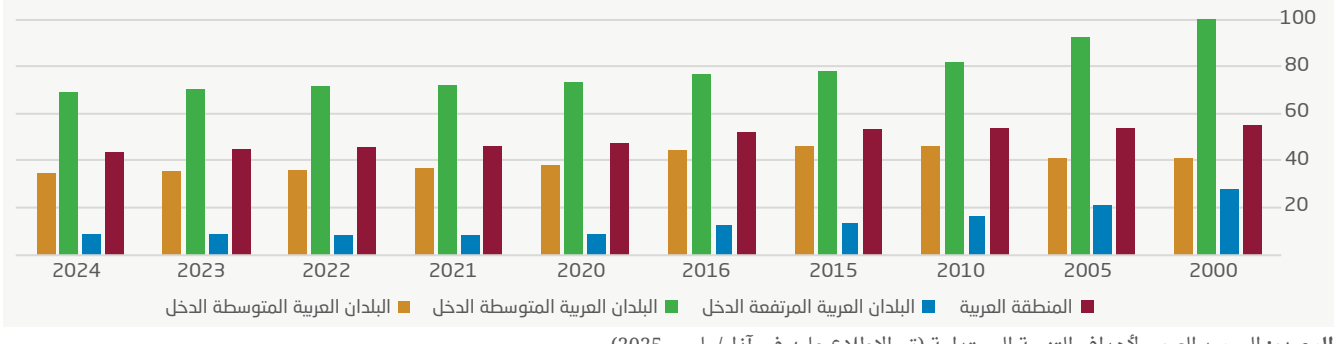

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 4 - التعليم الجيد

ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

على الرغم من ارتفاع معدلات إكمال التعليم الابتدائي في البلدان العربية، فإن مستويات كفاءة الطلاب لا تزال ضعيفة. وتعيق الفوارق بين الجنسين ومعايير التدريس غير المتكافئة التقدّم نحو تحقيق الهدف 4 وهي تؤثر على الأطفال من جميع الخلفيات، ولا سيّما التلاميذ المحرومون وأبناء المجتمعات الريفية.

لمحة عن الأرقام

- ارتفعت معدلات إكمال مرحلة التعليم الابتدائي في المنطقة العربية من 75 في المائة في عام 2000 إلى 82 في المائة في عام 2022: 81 في المائة للفتيات و84 في المائة للفتيان. وارتفعت معدلات إكمال المرحلة الأولى من التعليم الثانوي من 55.2 في المائة إلى 67.1 في المائة خلال الفترة نفسها، لكن هذه النسبة تبقى أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 76.6 في المائة.

- فيما يخص البنى التحتية للمدارس، تتجاوز المنطقة المعدلات العالمية في عدد المدارس التي تتوفر فيها خدمات الكهرباء، والحواسيب، والإنترنت، ومرافق غسل اليدين، والمرافق الصحية غير المختلطة، ومياه الشرب.

- انخفضت نسبة معلمي المرحلة الابتدائية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة من 82 في المائة في عام 2015 إلى 81.2 في المائة في عام 2023. وتتأخر المنطقة الآن قليلاً عن المتوسط العالمي البالغ 85.1 في المائة. أما نسبة معلمي المرحلة الثانوية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة فبلغت 86.2 في المائة، وتتجاوز المتوسط العالمي البالغ 84 في المائة في عام 2023.

- ارتفعت، منذ عام 2000، نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الثانوية من 51.9 إلى 63.5 في المائة. وعلى الرغم من هذا التقدّم، لا تزال المنطقة دون المتوسط العالمي البالغ 66.3 في المائة. كما لا تزال هناك فجوة بين الجنسين، حيث تبلغ نسبة الالتحاق الصافية للفتيات 61.3 في المائة مقابل 65.6 في المائة للفتيان.

- في عام 2020، كان 13.9 في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة، من بينهم 15.5 في المائة من الفتيات و12.4 في المائة من الفتيان. وهذا الرقم أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.8 في المائة.

مؤشرات الهدف 4 المختارة:

- 4-1-2: معدل إكمال الدراسة (المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) (2022): 67.1 في المائة.

- 4-2-x: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية (2020): 13.9 في المائة.

- 4-2-2: معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) (2022): 42.7 في المائة.

- 4-أ-1: نسبة المدارس التي تقدّم الخدمات الأساسية من البنى التحتية والمواد المكيَّفة الملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة (2023): 68.8 في المائة.

الشكل 19. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف

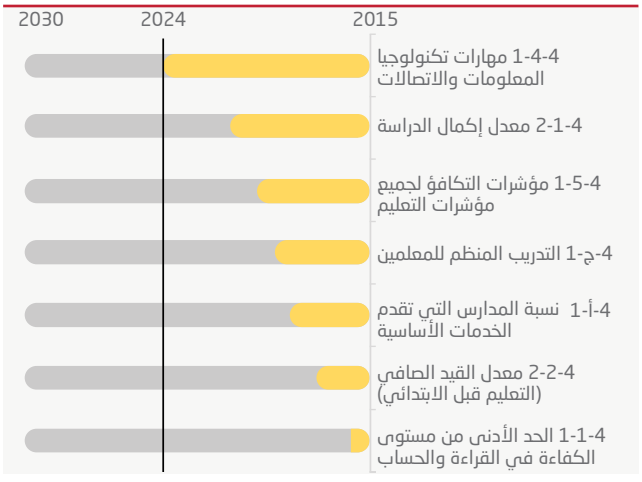

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 20. 4-1-2: معدل إكمال الدراسة (المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) (بالنسبة المئوية)

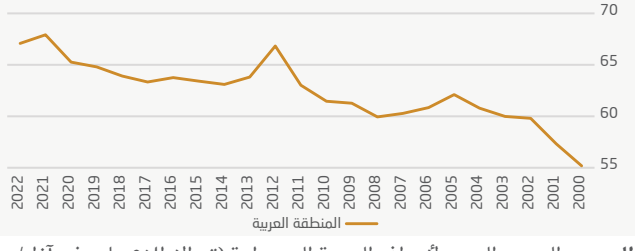

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025)

الشكل 21. 4-2-2: معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (بالنسبة المئوية)

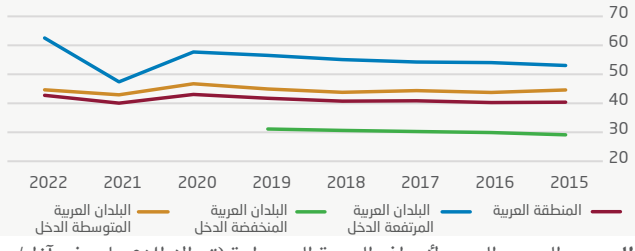

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الهدف 5 - المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أحرزت المنطقة العربية تقدّماً في تحقيق الهدف 5، حيث تم تعديل التشريعات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لكنها لا تزال تواجه تحديات منها تدنّي تمثيل المرأة في المناصب القيادية، والفجوات القانونية، والعنف ضد المرأة، والتفاوت في الحصول على الرعاية الصحية واستخدام وسائل منع الحمل. كما تضطلع النساء بأغلب أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مما يقلّل من مشاركتهن في القوى العاملة ويفاقِم التفاوت الاقتصادي.

لمحة عن الأرقام

- ثلث نساء المنطقة العربية أو أكثر بقليل عرضةٌ لعنف العشير، ويرتفع معدل تعرُّضهن له كثيراً في بعض الأماكن، ولا سيّما في المناطق المتأثرة بالنزاعات.
- 16.4 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة كنّ قد تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة في عام 2024 في المنطقة العربية ككل، أما في بلدانها المرتفعة الدخل فكانت نسبتهن 3.3 في المائة فقط[8].
- شغلت النساء 17.7 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية في المنطقة في عام 2024، بارتفاعٍ كبيرٍ عن نسبتهن البالغة 3.8 في المائة في عام 2000 وانخفاضٍ طفيفٍ عن نسبتهن البالغة 18.8 في المائة في عام 2015. ويبلغ المتوسط العالمي 26.9 في المائة.
- النساء ممثَّلات تمثيلاً ناقصاً في الحكومات المحلية في المنطقة، حيث لم يشغلن سوى 18 في المائة من مقاعدها في عام 2024 مقابل 35.5 في المائة على مستوى العالم.
- شغلت النساء 16.9 في المائة من المناصب الإدارية في المنطقة في عام 2023، بارتفاعٍ طفيفٍ عن نسبتهن البالغة 10.3 في المائة في عام 2015، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 30 في المائة.
- لم يُثمر ارتفاع مستويات التعليم بين النساء في المنطقة والتعديلات التي أُدخلت على قوانين العمل فيها فعلياً عن زيادة مشاركتهن الاقتصادية. فقد بلغ معدل مشاركتهن في العمل 18.3 في المائة في عام 2023، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 47.9 في المائة، مقارنة بنسبة 70.1 في المائة للرجال. وبلغ معدل بطالة الإناث 19.5 في المائة في عام 2023، أي أعلى بثلاث مرات ونصف من المتوسط العالمي البالغ 5.8 في المائة.
- من أهم العوامل التي تؤثر في تدني المشاركة الاقتصادية لنساء المنطقة أعمالُ الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يتقاسمنها مع رجالها تقاسماً مجحفاً جداً. فهنّ يتحملن 80 إلى 90 في المائة من مجمل أعبائها، ويقضين في المتوسط 4.7 ضعفَ ما يقضونَ من وقتٍ في أدائها.

مؤشرات الهدف 5 المختارة:

- 5-5-1: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية (2024): 18 في المائة.
- 5-5-2: نسبة النساء في المناصب الإدارية (2023): 16.9 في المائة.
- 5-ب-1: نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (2023): 82.6 في المائة.

الشكل 22. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 5

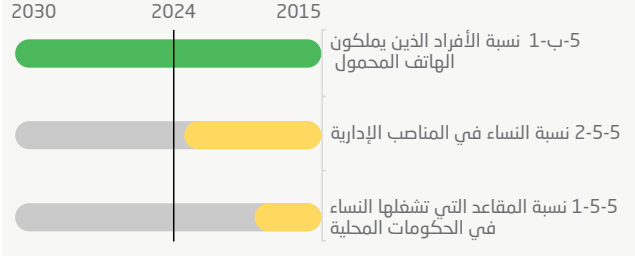

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

Δ 5-6-2: عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة (2022): 67 في المائة.

الشكل 23. 5-3-1: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة (بالنسبة المئوية)

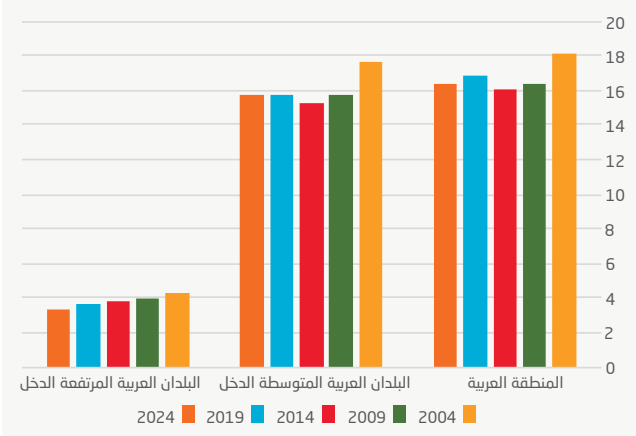

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025)

الشكل 24. 5-5-1: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية)

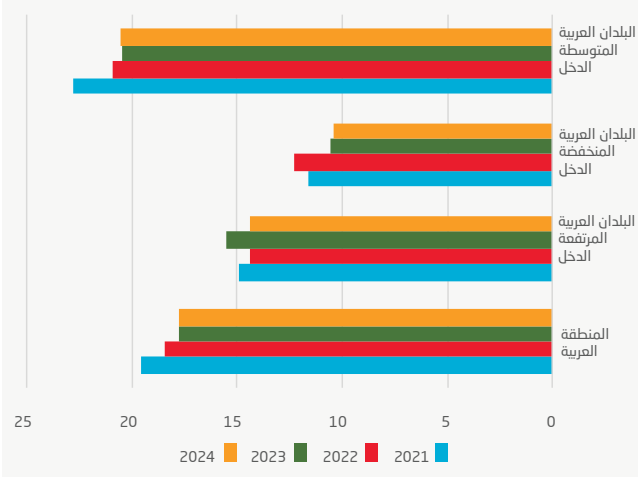

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

تطرح ندرة المياه تحدياتٍ هائلةً أمام تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. ولا يزال التقدّم الذي أحرزته حتى الآن في الهدف 6 غير كافٍ. حيث تتفاوت إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تدار بطريقة مأمونة داخل البلدان وفيما بينها. كما تراجعت كفاءة استخدام المياه، وارتفع سَحب المياه العذبة إلى مستويات تتعذر استدامتها. ولا بدّ من بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك من خلال التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. كما تواجه المنطقة تحديات في سعيها إلى تحقيق الهدف 6 بسبب تغيُّر المناخ ونقص التمويل. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجَّهة للإدارة المستدامة للمياه، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تجديد الالتزامات والاستثمارات في المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

الشكل 25. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 6

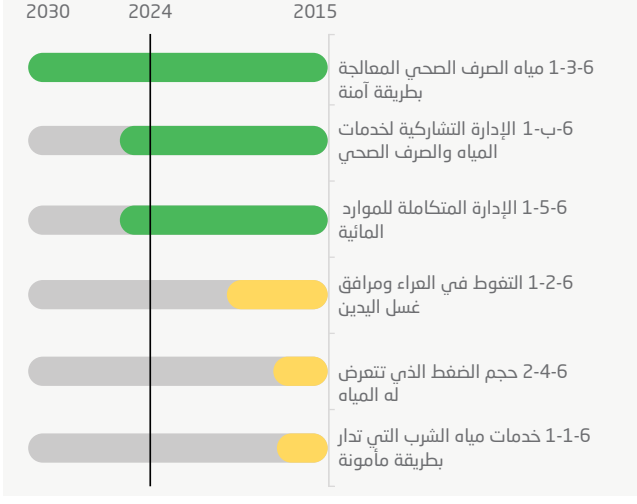

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

لمحة عن الأرقام

- ارتفعت نسبة سكان المنطقة العربية الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة من 72.9 في المائة في عام 2015 إلى 75.1 في المائة في عام 2022.
- ارتفعت نسبة سكان المنطقة الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة من 53.2 في المائة إلى 60.2 في المائة خلال الفترة نفسها. غير أن معدلات التقدّم المتواضعة هذه غير كافية لضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تدار بطريقة مأمونة بحلول عام 2030. ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة داخل البلدان وفيما بينها، ولا سيّما بين المناطق الريفية والحضرية.
- بين عامي 2000 و2022، اقتربت البلدان العربية المتوسطة الدخل مع المتوسط الإقليمي من حيث توفير خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة. وقد سجلت البلدان العربية المنخفضة الدخل نسبة 51 في المائة، مقابل 84 في المائة للبلدان العربية المرتفعة الدخل.
- في عام 2022، ظلت هناك فجوة كبيرة في نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية المعالَجة بطريقة آمنة، حيث بلغت في البلدان العربية المتوسطة الدخل 59 في المائة وفي البلدان العربية المرتفعة الدخل 86 في المائة، بينما بلغ المتوسط الإقليمي 62.5 في المائة.
- زادت كفاءة استخدام المياه، التي تُقاس كنسبة القيمة المضافة إلى حجم استخدام المياه، زيادةً طفيفةً من 10.8 دولار إلى 11.55 دولار لكل متر مكعب من عام 2015 إلى عام 2022.
- في عام 2022، كانت كفاءة استخدام المياه في البلدان العربية المرتفعة الدخل، التي بلغت 45.1، أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 11.6. وفي الوقت نفسه، كانت كفاءة البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، حيث بلغت 7 للأولى و2.2 للثانية.
- زادت عمليات سحب المياه العذبة في المنطقة من 101 في المائة إلى 113.9 في المائة من مواردها المتاحة من عام 2015 إلى عام 2022. أما الإجهاد المائي فيها فهو أعلى من أي منطقة أخرى، بل أعلى بست مرات من المتوسط العالمي البالغ 18.6 في المائة.
- ارتفعت في المتوسط درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي تقيَّم على مقياس من صفر إلى 100، وذلك من درجة 45.1 في عام 2017 إلى درجة 50 في عام 2023. وظلت ضمن نطاقها المتوسط المنخفض، أي أقل بقليل من متوسطها العالمي البالغ 57.
- 27 في المائة فقط من الأحواض العابرة للحدود في المنطقة مشمولة بترتيبات للتعاون في مجال المياه في عام 2023.
- انخفضت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تلقيها لأغراض المياه والصرف الصحي بنسبة 34 في المائة من عام 2015 إلى عام 2021.

مؤشرات الهدف 6 المختارة:

- 6-1-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (2022): 75.1 في المائة.
- 6-4-1: التغيُّر في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن (2021): 10.9 دولار لكل متر مكعّب.
- 6-2-1: نسبة السكان الذين يمارسون التغوّط في العراء (2022): 1.8 في المائة.
- 6-3-1: نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالَجة بطريقة آمنة (2022): 62.5 في المائة.
- 6-4-2: حجم الضغط الذي تتعرّض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (2022): 113.9.
- 6-5-1: درجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية (2023): 50 في المائة.

الشكل 26. 6-2-1: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة (بالنسبة المئوية)

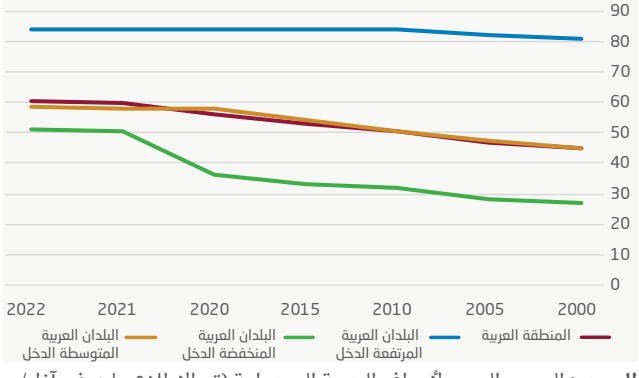

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 27. 6-4-1: كفاءة استخدام المياه (دولار لكل متر مكعّب)

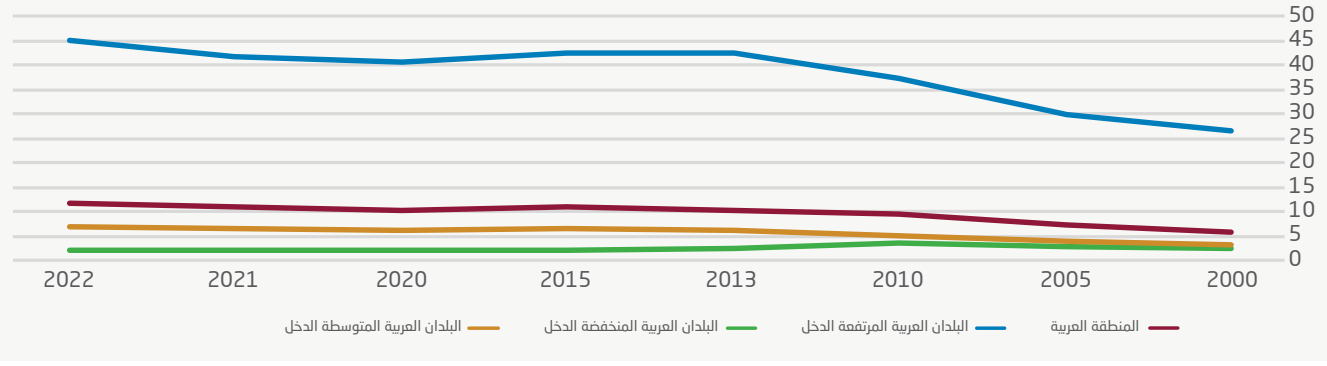

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

تُحرِز المنطقة العربية تقدّماً في ضمان حصول الجميع على الطاقة، لكنها لا تزال تواجه تحديات بسبب محدودية انتشار الطاقة المتجددة وارتفاع كثافة الطاقة الأولية. ويُبرِز التفاوت في الحصول على الطاقة، ولا سيّما بين المناطق الريفية والحضرية، والافتقار إلى خدمات الطاقة النظيفة والموثوقة والميسورة التكلفة، ضرورةَ التعجيل في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 7 بحلول عام 2030.

لمحة عن الأرقام

- ارتفعت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء من 89.1 في المائة في عام 2015 إلى 91 في المائة في عام 2022. ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق الريفية (81.3 في المائة) والمناطق الحضرية (97.5 في المائة).
- انخفضت نسبة السكان الذين يعتمدون على أنواع الوقود والتكنولوجيات غير النظيفة في الطهي والتدفئة والإنارة من 16 في المائة في عام 2005 إلى 14 في المائة في عام 2023.
- تتأخر البلدان العربية المنخفضة الدخل، بنسبة 55 في المائة فيما يخص السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين؛ وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 86 في المائة.
- لم تشكّل الطاقة المتجددة سوى 5 في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية في عام 2021. وهي أدنى نسبة للطاقة المتجددة في أي منطقة من مناطق العالم، ونحو ربع المتوسط العالمي البالغ 18.7 في المائة فقط.
- فيما يخص حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، اقتربت البلدان العربية المتوسطة الدخل من المتوسط الإقليمي، فقد بلغ كل منها 5 في المائة في عام 2021.
- زادت قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة من 31.6 واط للفرد في عام 2015 إلى 55.5 واط للفرد في عام 2022. ولا تزال قدرتها أقل من خُمس المتوسط العالمي. بيد أن

الطفرة التي شهدتها الاستثمارات في الطاقة المتجددة مؤخراً تشير إلى إمكانية حدوث نمو كبير في حجم القدرة عما قريب.

- زادت كثافة الطاقة بنسبة 0.24 في المائة فقط بين عامي 2015 و2021، وهي نسبة غير كافية لبلوغ هدف مضاعفة معدل التحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030. وهي لا تتماشى مع الانخفاض الملحوظ في المتوسط على مستوى العالم بنسبة 7 في المائة خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الهدف 7 المختارة:

- 7-1-1: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (2022): 91 في المائة.
- 7-1-2: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (2023): 86 في المائة.
- 7-1-3: كثافة الطاقة التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية (2021): 4.98 ميغاجول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2017.
- 7-ب-1: قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة (2022): 55.5 واط لكل فرد.

الشكل 28. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 7

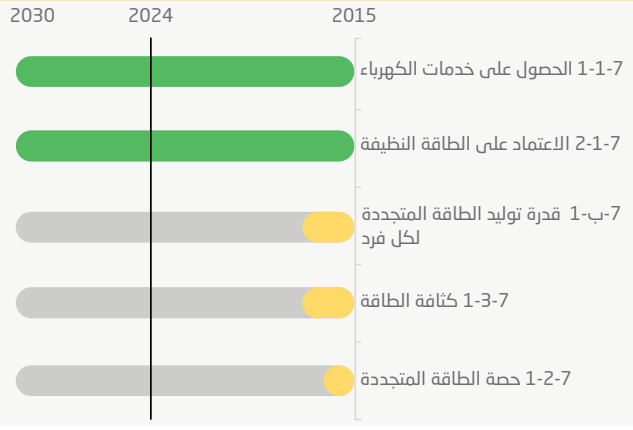

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 29. 7-2-1: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (بالنسبة المئوية)

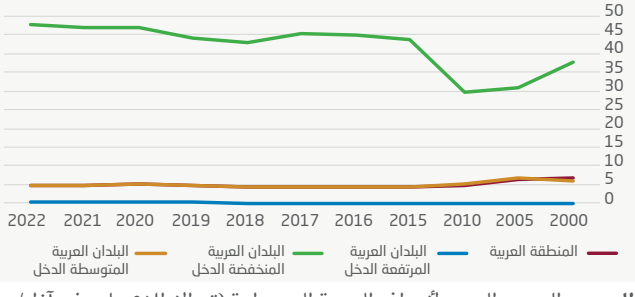

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 8 - العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

لا تسير المنطقة العربية على مسارها الصحيح لتحقيق الهدف 8. فالعديد من مؤشراتها الرئيسية إما تتراجع أو تراوح مكانها. وقد كافحت بلدانها للتغلب على التحديات التي طال أمدها لتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمل، وخلق فرص العمل اللائق. وقد أثّرت أنماط النمو المنخفض الذي تستفيد منه شرائح ضئيلة نسبياً من السكان ومعدلات البطالة المرتفعة تأثيراً شديداً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مما أدى إلى تقييد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر (الهدف 1) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والحد من الاستثمار في القطاعات الرئيسية.

لمحة عن الأرقام

- منذ عام 2015، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع أنحاء المنطقة العربية. وكان قد انخفض بنسبة 3.7 في المائة بين عامي 2015 و2022، مدفوعاً بتباطؤ معدلات النمو السنوي، والانتكاسات الكبيرة خلال جائحة كوفيد-19 وزيادة التضخم. وعلى المستوى العالمي، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 10 في المائة خلال الفترة نفسها[9].

- تعاني المنطقة من أعلى معدل بطالة في العالم، حيث بلغ 10.2 في المائة في عام 2024 مقابل 5 في المائة على مستوى العالم. وهذه مشكلة طويلة الأمد؛ فنادراً ما انخفض معدل البطالة في المنطقة إلى أقل من 10 في المائة منذ عام 2000. والنساء أكثر مَن يعاني منها. ففي عام 2024، بلغ معدل البطالة بين النساء في المنطقة 18.3 في المائة، أي أكثر من ثلاث مرات المتوسط العالمي البالغ 5.2 في المائة. وفي عام 2024، بلغ معدل البطالة بين الشباب 25.2 في المائة، وهو ما يتجاوز بكثير المتوسط العالمي البالغ 12.6 في المائة. أما لدى الشابات، فقد كان المعدل أعلى من ذلك، إذ بلغ 37.8 في المائة. وفي الوقت نفسه، تمثل العمالة غير الرسمية أكثر من 56.4 في المائة من جميع الوظائف في المنطقة في عام 2024.

- يؤكد ارتفاع معدل الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب الذي بلغ 30.7 في المائة في عام 2023 نقص الفرص المتاحة لهم. وقد بقي المعدل فوق 30 في المائة منذ عام 2005 على الأقل، متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 21.7 في المائة. وتتجلى تباينات مهمة بين الجنسين حيث إن 42.1 في المائة من الشابات العربيات يندرجن ضمن هذه الفئة.

- شهد النمو الحقيقي في إنتاجية اليد العاملة ركوداً بين عامي 2015 و2023، إذ تلاشت زياداتها البطيئة بسبب الانخفاضات الحادة خلال جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة بنسبة 1 في المائة فقط خلال هذه الفترة على مستوى المنطقة. أما على مستوى العالم، فقد شهد نموها الحقيقي زيادةً بنسبة 11.8 في المائة خلال الفترة نفسها[10].

مؤشرات الهدف 8 المختارة:

- 8-1-1: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (2023): 1.3- في المائة.
- 8-2-4: الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (2022): 1.4.
- 8-1-2: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (2023)، 0.78- في المائة.
- 8-5-2: معدل البطالة، للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة (2024)، 10.2 في المائة (الإناث: 18.3 في المائة؛ الذكور: 8.3 في المائة).
- 8-5-2: معدل البطالة، للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (2024): 25.2 في المائة.
- 8-8-2: مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (0-10) (2022): 5.2.

الشكل 30. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 8

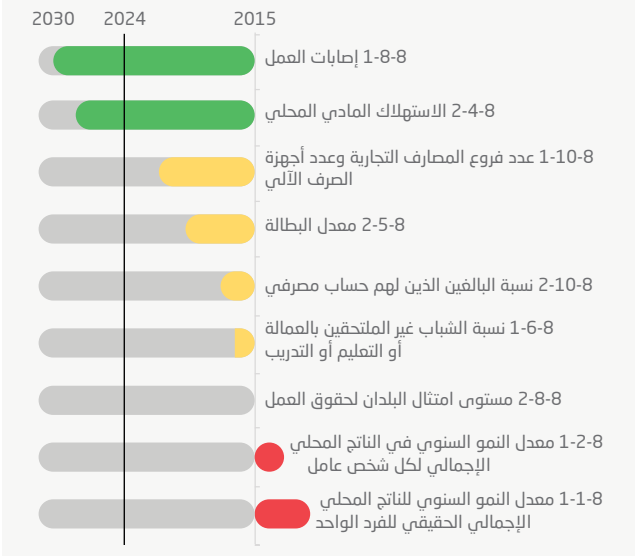

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 31. 8-3-1: نسبة العمالة غير الرسمية (بالنسبة المئوية)

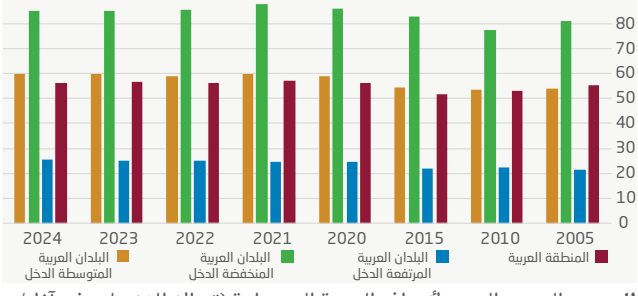

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 32. 8-10-1: عدد أجهزة الصرف الآلي (لكل 100,000 شخص بالغ)

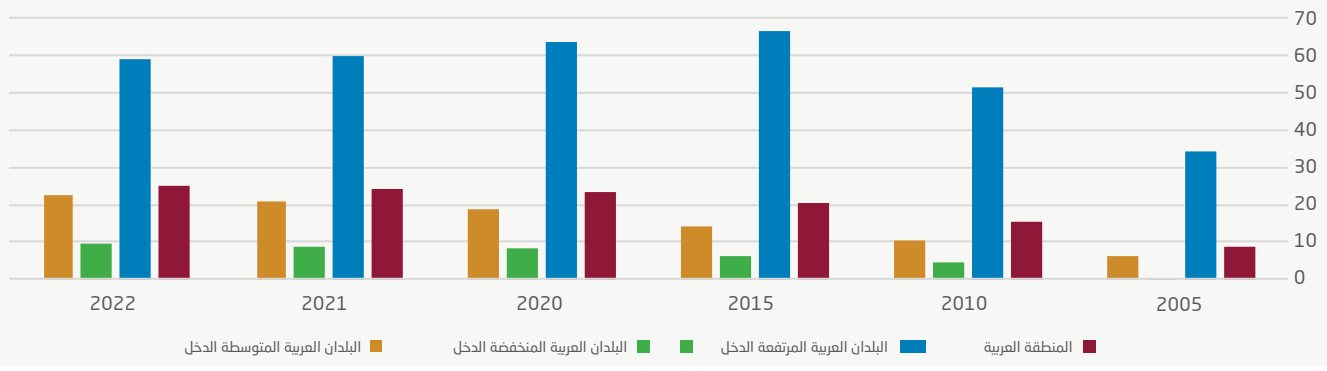

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 9 - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

على الرغم من التقدّم المُحرَز في مجال البحث والتطوير، لمّا يزل هناك انفصالٌ بين الطلب الصناعي والبحث العلمي، ولمّا تزل التكنولوجيات لم تُدمج بالكامل في عمليات التصنيع.

ويبعث تخلُّف المنطقة العربية عن ركب التقدّم التكنولوجي على الكثير من القلق.

لمحة عن الأرقام

- لا يزال التصنيع في المنطقة العربية ضعيفاً على الرغم من التقدّم المُحرَز عقب جائحة كوفيد-19. وبلغت القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد 11.4 في المائة في عام 2024 في المنطقة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 16.5 في المائة.
- بلغت القيمة المضافة التصنيعية للفرد في المنطقة 691 دولاراً في عام 2024، أي نحو ثلث المتوسط العالمي البالغ 1,934.5 دولار. وقد شهدت تلك القيمة تحسُّناً طفيفاً منذ عام 2015؛ وإن كانت قد تأثرت سلباً أكثر بسبب الجائحة.
- في سياق انحسار التصنيع، تراجعت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية في المنطقة منذ عام 2000، وبلغت 9.8 في المائة في عام 2022، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14.1 في المائة.
- تفتقر الصناعات الصغيرة الحجم إلى الدعم المالي. وكان لدى واحدة فقط من كل سبعة منها قرضٌ أو خط ائتمان في عام 2024، وهو أقل من نصف المستوى العالمي.
- انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية في المنطقة منذ عام 2015، حيث بلغت 0.975 كلغ لكل دولار في عام 2021[11]، لكنها لا تزال ضعف مستواها العالمي تقريبا. أما كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود في المنطقة فهي منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى وشكّلت 4.6 في المائة من الكمية المنبعثة عالمياً في عام 2020[12].
- لا يزال الابتكار يعاني من نقص في التمويل ولا يحظى بالأولوية الكافية. وفي عام 2022، كان في المنطقة 642 من العاملين في مجال البحث بدوام كامل لكل مليون نسمة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1,420 باحثاً.

وتم إنفاق 0.67 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير على مستوى المنطقة، بينما بلغ المتوسط العالمي 1.95 في المائة في عام 2022.

- بلغت نسبة قيمة الصناعات المتوسطة والعالية التقنية 29.6 في المائة من مجموع القيمة المضافة في عام 2021. وقد شهدت هذه النسبة، على الرغم من تذبذبها على مر السنين، زيادةً إجماليةً مقدارها 1.2 في المائة منذ عام 2000؛ بينما شهد الاتجاه العالمي تراجعاً.

- في جميع أنحاء المنطقة، تجاوزت تغطية شبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول 97.2 في المائة في عام 2022، وهي نسبة تناهز المتوسط العالمي. وكانت النسبة هي نفسها فيما يخص تغطية الجيل الثالث. أما تغطية الجيل الرابع فبلغت 81.4 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 88 في المائة.

- بلغ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية 0.67 في المائة في عام 2022 مقابل 0.6 في المائة في عام 2015.

- ارتفع عدد الركاب المسافرين جواً على مستوى المنطقة والعالم بين عامي 2017 و2019، لكنه انخفض في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-19. وبحلول عام 2021، كان تعافي القطاع في المنطقة العربية بطيئاً، حيث وصل عددهم إلى ثلث أرقام ما قبل الجائحة.

- انخفض حجم الشحن المنقول جواً (طن-كيلومتر) بنسبة 14 في المائة تقريباً في عام 2020 بسبب الجائحة. وقد تعافى القطاع بالكامل وتجاوز قِيَم ما قبل الجائحة في عام 2021، ليصل إلى أكثر من 33 مليار طن-كيلومتر أو 15 في المائة من الحجم العالمي. ومعظم هذه الشحنات تنقلها البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة، التي تحتل المرتبة الثالثة بعد منطقتي أوروبا وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا.

مؤشرات الهدف 9 المختارة:

- 9-2-1: القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2024): 11.4 في المائة.

- 9-1-1: القيمة المضافة التصنيعية للفرد الواحد (2024): 691 دولارا.

- 9-2-2: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة – المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل (2022): 9.8 في المائة.

- 9-4-1: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (2022): 0.9.

بلغت نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان نحو 18.3 في المائة في البلدان العربية المتوسطة الدخل مقابل أقل من 3 في المائة لكل بلد من البلدان العربية المرتفعة والمنخفضة الدخل. وبلغ المتوسط الإقليمي 14.4 في المائة.

الشكل 33. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 9

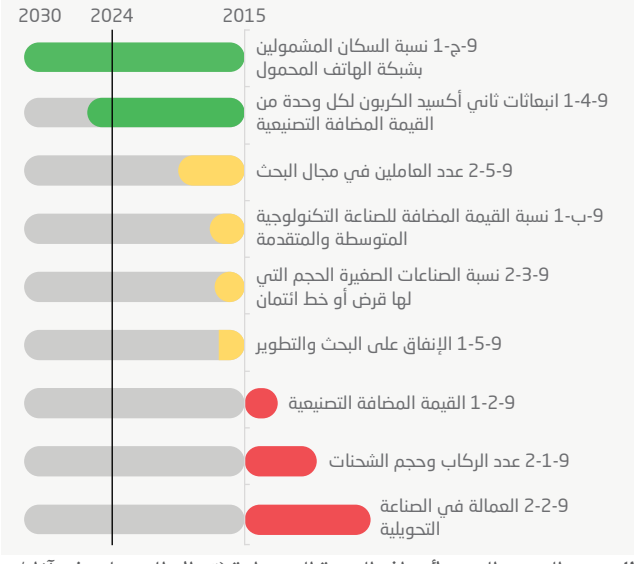

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 34. 9-2-2: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة (بالنسبة المئوية)

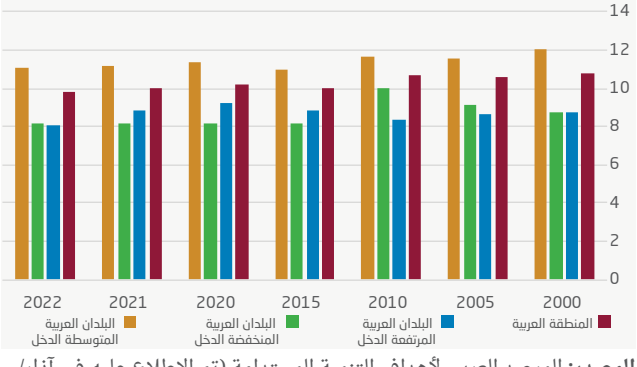

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 35. 9-5-1: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

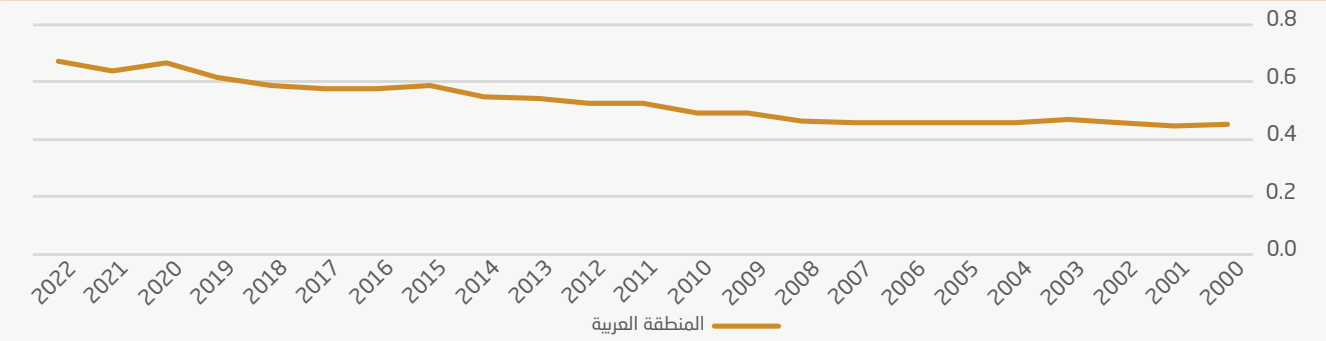

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 10 - الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يشكّل الافتقار إلى بيانات رسمية منشورة عن عدم المساواة في المنطقة العربية، بما في ذلك عن توزيع الدخل والثروة، والتمييز، وأثر السياسات العامة على إعادة التوزيع، عقبةً كؤوداً تحول دون فهم تطوّر أوجه عدم المساواة الشاملة. ولم يكن النمو الاقتصادي شاملاً للجميع بما فيه الكفاية، ولا تزال سياسات إعادة التوزيع ضعيفة. وتفاقم النزاعات الطويلة الأمد والتفاوتات الاجتماعية من عدم تكافؤ الفرص. ويتطلب الحد من أوجه عدم المساواة أن تعيد البلدان العربية تأكيد دور الدولة كضامن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياسات تعزِّز النمو الشامل لمصالح الفقراء وتوليد فرص العمل اللائق.

لمحة عن الأرقام

- يقل نصيب المرأة من الدخل الوطني في المنطقة العربية عن المتوسط العالمي. وتحصل المرأة في المتوسط على أجر أدنى بنسبة 15 في المائة على الأقل من أجر الرجل. ولم يتجاوز أي بلد من بلدانها المتوسط العالمي في هذا الصدد.
- تُعَدُّ المنطقة مركزاً هاماً للهجرة الدولية والنزوح القسري، حيث تجتذب نحو 41.4 مليون مهاجر، منهم 9.4 مليون لاجئ، وهو ما يمثل 15 في المائة من حجم الهجرة العالمية.
- شهدت المنطقة منذ عام 2010 زيادةً كبيرةً في النزوح والهجرة القسرية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد اللاجئين لكل 100,000 شخص، وهو ما يمثل أكثر من 40 في المائة من أعداد اللاجئين في العالم.

مؤشرات الهدف 10 المختارة:

- 10-4-1: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (2024): 36.1 في المائة.
- 10-ج-1: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة – متوسط تكلفة تحويل 200 دولار إلى البلد المتلقي (2023): 6.2 في المائة.

الشكل 36. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 10

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 37. 10-4-1: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

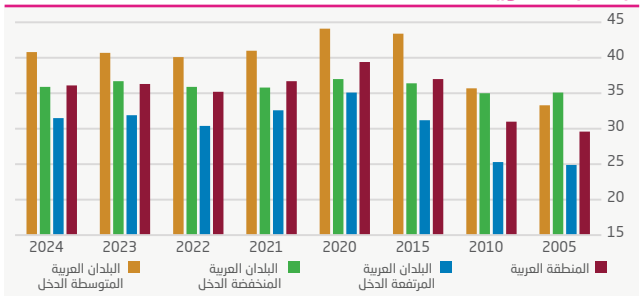

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 38. 10-ج-1: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة - متوسط تكلفة تحويل 200 دولار إلى البلد المتلقي، 2023 (بالنسبة المئوية)

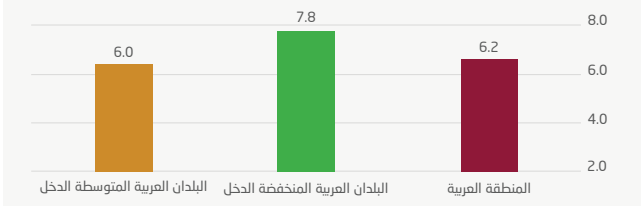

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الهدف 11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

بحلول عام 2050، سيعيش 75 في المائة من سكان البلدان العربية في المدن، مما يجعل التخطيط الحضري أمراً حاسماً لرفاههم. كما أن المدن الساحلية معرّضة للكوارث الطبيعية وهي الوجهة الأولى للنازحين.

لمحة عن الأرقام

- انخفضت في المنطقة العربية نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة من 33.4 في المائة في عام 2006 إلى 27.4 في المائة في عام 2010، وبلغت 20.3 في المائة في عام 2018، و20.9 في المائة في عام 2022 (نحو 61 مليون من السكان الحضريين في عام 2018). وفي عام 2022، بلغ المتوسط العالمي 24.8 في المائة.

- يتفاوت توفُّر وسائل النقل العام للسكان الحضريين في المنطقة، حيث تتمتّع مدن البلدان المتوسطة الدخل بتغطية أفضل. ويزيد في هذه البلدان الاعتمادُ على السيارات الخاصة. وتبلغ نسبة توفُّر وسائل النقل العام في مدينة تونس 48 في المائة، و39 في المائة في دبي، و36 في المائة في مدينة الكويت.

مؤشرات الهدف 11 المختارة:

- 11-1-1: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة (2022): 20.9 في المائة.

الشكل 39. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 11

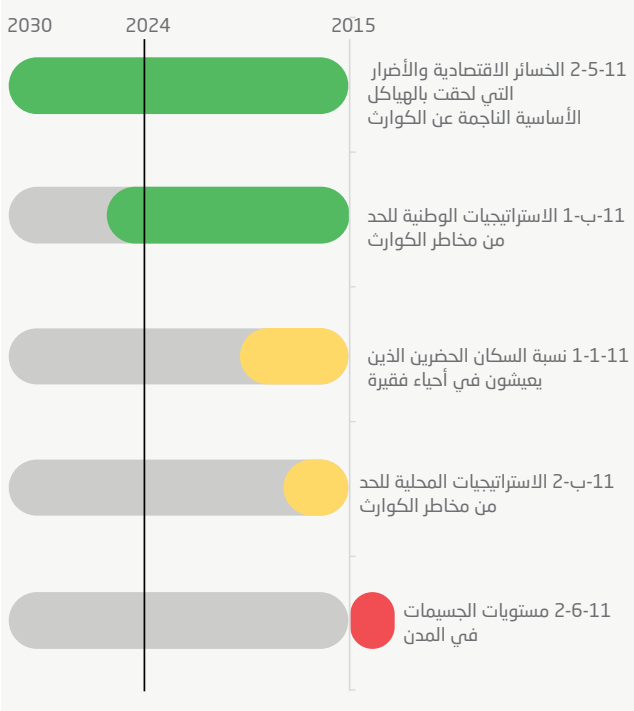

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 40. 11-1-1: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة (بالنسبة المئوية)

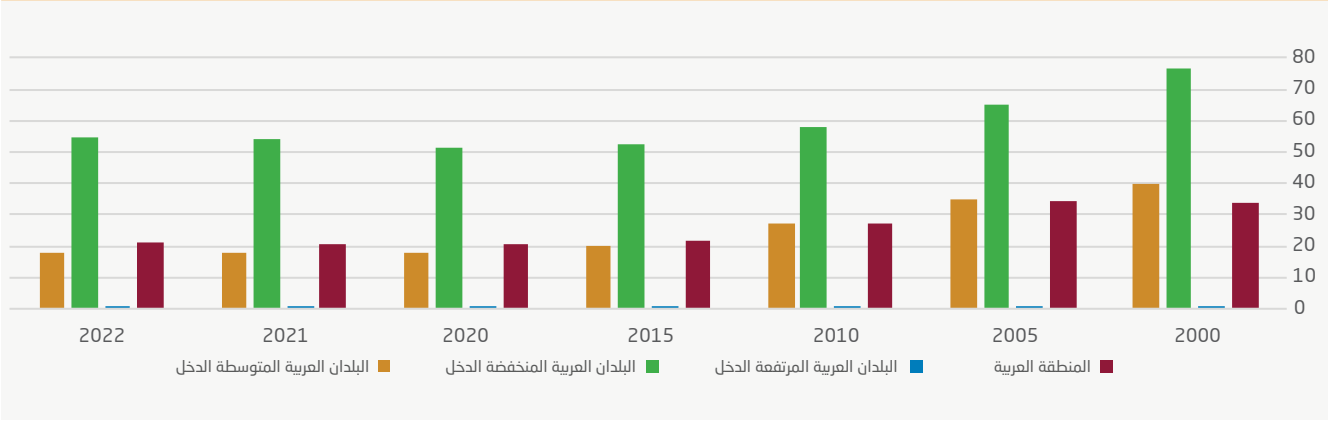

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

إن التنمية المستدامة عنصرٌ أساسيٌ من عناصر الهدف 12؛ لكن المنطقة العربية لا تسير على الأرجح على المسار الصحيح لتحقيقه. وقد تضاعفت فيها الإعانات المتعلقة باستهلاك الوقود الأحفوري وإنتاجه في غضون سنة واحدة، وذلك من 331 دولاراً للفرد في عام 2021 إلى 670 دولاراً للفرد في عام 2022. وزاد نصيب الفرد من توليد النفايات الغذائية المنزلية (هدر الأغذية) بنسبة 36 في المائة بين عامي 2019 و2022. ويستنزف النموذج الاقتصادي الخطي السائد حالياً في المنطقة العربية مواردها الطبيعية، كما أن اقتصاداتها كثيفةُ الاستهلاك للكربون، على الرغم من عدم وصولها إلى مستويات استهلاك الموارد في البلدان المتقدمة.

لمحة عن الأرقام

- زادت النفايات الإلكترونية على مر السنين في المنطقة العربية: حيث بلغت 6.8 كلغ لكل شخص في عام 2022، بعد أن كانت 5.7 كلغ في عام 2015، و4.5 كلغ في عام 2010.
- تعتمد الاقتصادات العربية اعتماداً كبيراً على أنشطة استخراج الموارد الطبيعية واستهلاكها. وقد انخفض الأثر المادي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من 1.7 كلغ لكل دولار بقيمته الثابتة في عام 2015 إلى 1.5 كلغ في عام 2022. وقد انخفض من 1.2 إلى 1.1 كلغ على مستوى العالم خلال الفترة نفسها.
- تعتمد الاقتصادات العربية بشدة على الوقود الأحفوري، كما يتضح من الاستهلاك المحلي للبترول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ 1.2 كلغ لكل دولار في عام 2019 مقابل 0.05 في المتوسط على مستوى العالم.
- بلغت نسبة النفايات الغذائية (الأغذية المهدرة) 16.4 في المائة في عام 2021، مقابل 13.3 في المائة على مستوى العالم. وبلغ نصيب الفرد من توليد النفايات الغذائية المنزلية (هدر الأغذية) 128.6 كلغ في عام 2022 مقابل 79.1 كلغ في المتوسط على مستوى العالم.

مؤشرات الهدف 12 المختارة:

- 12-2-2: الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (2022): 1.4.
- 12-3-1: مؤشر الخسائر الغذائية العالمية (2021): 101.7.

الشكل 41. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 12

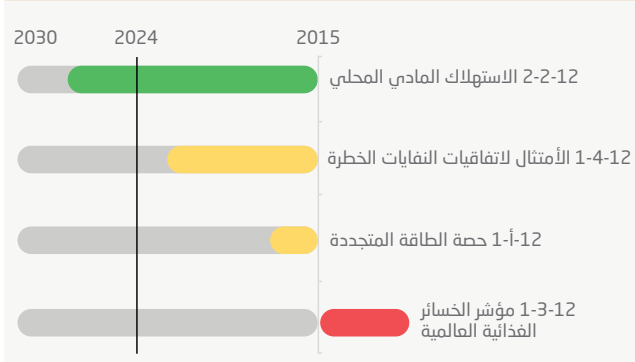

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 42. 12-3-1: نصيب الفرد من توليد النفايات الغذائية المنزلية (مؤشر هدر الأغذية) (كلغ لكل فرد)

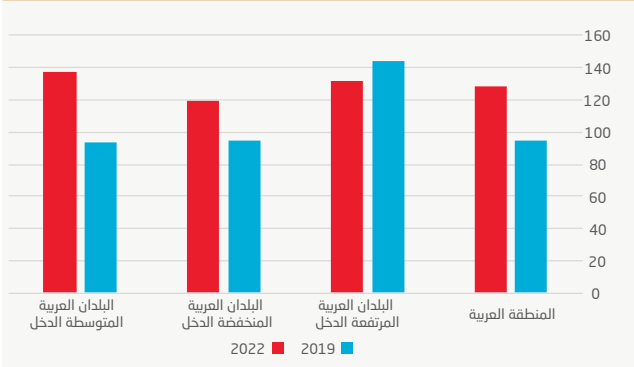

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025)

الشكل 43. 12-4-2: نصيب الفرد من توليد النفايات الإلكترونية (كلغ لكل فرد)

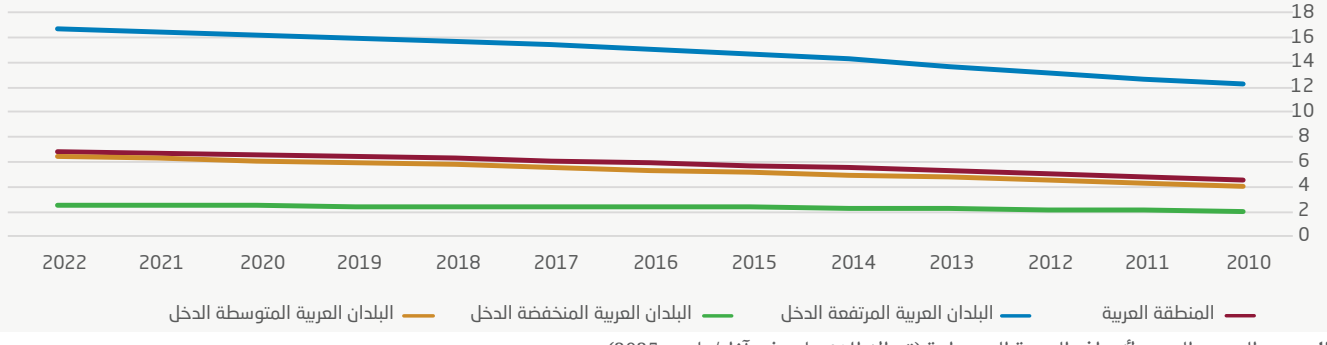

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 13 - العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره

تتأثر المنطقة العربية تأثراً شديداً بتغيُّر المناخ، وتعاني من محدودية القدرة على التكيُّف، وتزايد عدد السكان، وندرة المياه، والجفاف، والتصحر. وعلى الرغم من انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة فيها، فإن هذه الانبعاثات زادت بوتيرة أسرع بمرتين من المعدلات العالمية. كما تواجه المنطقة عقبات في تحقيق الهدف 13 وتحتاج إلى تحسن تمويل العمل المناخي.

لمحة عن الأرقام

- تتراوح درجة قابلية التأثر بتغيُّر المناخ بين معتدلة ومرتفعة في جميع المناطق دون الإقليمية، ولا سيّما في قطاعي المياه والزراعة، مع اتجاه تصاعدي عام مع مرور الوقت.
- يعيش نحو 90 في المائة من سكان المنطقة العربية، أي نحو 400 مليون نسمة، في بلدان تعاني من ندرة المياه. وتعاني أعداد كبيرة من الناس من تصاعد موجات

الجفاف والكوارث الأخرى، مما يؤجج انعدام الأمن الغذائي والنزوح.

- تباين عدد النازحين داخلياً الجدد المرتبط بالكوارث بين عامي 2018 و2021، بين حدّه الأقصى البالغ 1.8 مليون نازح في عام 2020 وحدّه الأدنى البالغ 568,000 نازح في عام 2021.

- بين عامي 2000 و2020، زادت انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 68 في المائة، أي ضعف معدلها العالمي. وارتفعت نتيجةً لذلك حصةُ المنطقة من الانبعاثات العالمية من 4.7 إلى 5.8 في المائة. ولدى بلدان المنطقة بعض أعلى المعدلات في العالم من حيث نصيب الفرد من انبعاثات الكربون.

- لم تشكّل حصة الطاقة المتجددة سوى 5 في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية في عام 2021، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 18.7 في المائة.

- تلقت البلدان العربية 34.5 مليار دولار من التمويل الدولي العام الأساسي المخصَّص للعمل المناخي في الفترة من 2010 إلى 2020. وركز هذا التمويل بدرجة كبيرة على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ (72 في المائة)، وكان موجَّهاً في المقام الأول إلى البلدان المتوسطة الدخل (93 في المائة)، وقُدِم أساساً في شكل قروض (87 في المائة)، معظمها بشروط غير ميسَّرة. ولا يمثل هذا التمويل سوى 6 في المائة من مبلغ 570 مليار دولار اللازم لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً للبلدان العربية الأحد عشر التي حددت تكاليف احتياجاتها من تمويل العمل المناخي حتى عام 2030.

مؤشرات الهدف 13 المختارة:

- 13-1-x: عدد النازحين داخلياً الجدد بسبب الكوارث (2023): 33.1 نازح لكل 100,000 من السكان.

- 13-2-x: استهلاك الطاقة المتجددة كنسبة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (2022): 4.9 في المائة.

الشكل 44. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 13

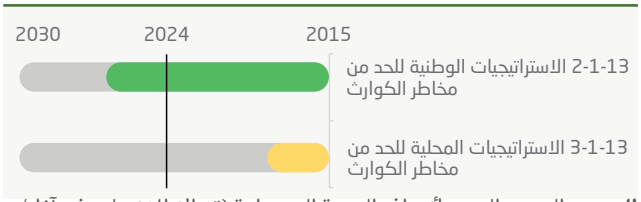

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 45. 13-2-2: مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان المترية للفرد)

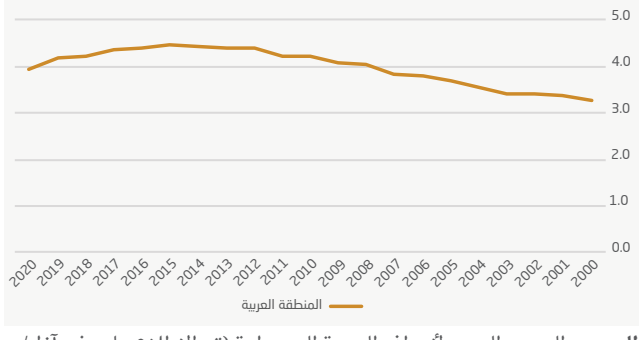

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 14 - الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تتخلف المنطقة العربية عن تحقيق العديد من مقاصد الهدف 14، ولا سيّما تلك المتعلقة بحماية النُّظُم الإيكولوجية البحرية من التلوث وتنظيم أنشطة صيد الأسماك. ولا تزال تربية الأحياء المائية المستدامة في بداياتها في معظم أنحاء المنطقة، وهي غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الأسماك. وعلى الرغم من إحراز تقدّم جيد في بعض الأماكن في تعيين مناطق بحرية محمية، فإن أنشطة الحماية لم تكن كافية لوقف التدهور.

لمحة عن الأرقام

- يتسم بحر العرب بأحد أعلى مستويات إتخام المياه الساحلية بالمغذيات في مستوى العالم. وفي عام 2022، اتسمت المياه البحرية والساحلية المحيطة بأقل البلدان نمواً بارتفاع كبير في مستويات نمو طحالب في المنطقة العربية (بلغت نسبة انحرافات الكلوروفيل-أ عن خط الأساس للفترة 2000-2004 2.1 في المائة؛ بيد أنها ظلت دون المتوسط العالمي البالغ 3.2 في المائة).
- تشكِّل مصايد الأسماك المستدامة نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- حصلت 10 بلدان تتوفر عنها بيانات في الفترة 2018-2022 على درجة 3 من أصل 5 أو أعلى، من حيث تطبيق أحد الأُطُر القانونية أو التنظيمية أو السياساتية أو المؤسسية التي تقر بحقوق الوصول إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتحميها.
- كانت المناطق المحمية تغطي نحو 35.8 في المائة من مواقع التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية في عام 2022. وتتقدّم البلدان المتوسطة الدخل على مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة وعلى المتوسط العالمي حيث بلغت نسبة مواقع التنوع البيولوجي الرئيسية المغطاة بمناطق محمية 64.1 في المائة من هذه المناطق. ويبلغ المتوسط العالمي 45.6 في المائة. وتنخفض نسبة هذه التغطية بصفة خاصة في البلدان التي تشهد نزاعات، حيث تبلغ 19.5 في المائة.
- لم يتحسن أداء البلدان في تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، حيث بقيت في عام 2022 عند درجة متوسطة المستوى قدرها 3 من أصل 5، أي أقل من الدرجة العالمية البالغة 4.

مؤشرات الهدف 14 المختارة:

- 14-1-1: نفايات الشاطئ الناشئة عن مصادر برية وطنية (2022): 24.4 في المائة.
- 14-5-1: النسبة المتوسطة لمواقع التنوع البيولوجي البحرية المهمة المغطاة بمناطق محمية (2022): 35.8 في المائة.

الشكل 46. التقدّم المَحرَز في مؤشرات الهدف 14

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 47. 14-1-1: نفايات الشاطئ الناشئة عن مصادر برية وطنية التي تنتهي في المحيط (بالنسبة المئوية)

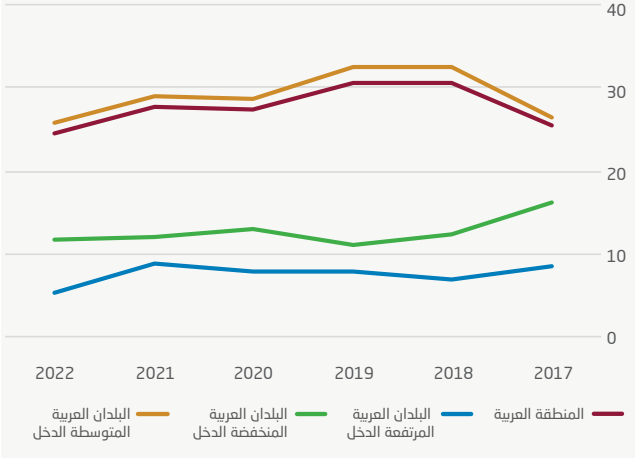

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 15 - الحياة في البرّ

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تحرز المنطقة العربية تقدّماً في تحقيق الهدف 15، وإن كان بوتيرة بطيئة. وتشمل التحسُّنات الإجراءات المتخذة لحماية المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي للبابسة والمياه العذبة ولإدارة مناطق الغابات. غير

أن ثمة تراجعاً واضحاً على صعيد تدهور الأراضي، ومحدودية حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وعدم كفاية تعبئة المساعدات الإنمائية من أجل تمويل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

لمحة عن الأرقام

- المنطقة العربية فقيرة بالغابات بطبيعتها، حيث لا تضم سوى 1 في المائة من مساحة الغابات في العالم.
- تتزايد في المنطقة العربية نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية. غير أن هذه النسبة لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي، حيث بلغت 23 في المائة في عام 2022 مقابل 44 في المائة على مستوى العالم. أما المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي فيها فهي أقل المناطق المحمية، إذ لا تغطي سوى 15.6 في المائة منها.
- بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام التي تلقتها البلدان العربية ذروتها في عام 2015 حيث بلغت 843 مليون دولار. وقد أخذت في الانخفاض منذئذ، لتصل إلى 412 مليون دولار في عام 2021. وبين عامي 2015 و2021، تلقت البلدان المتوسطة الدخل نحو ثلثي هذه المساعدات، في حين بلغت النسبة التي تلقتها أقل البلدان نمواً 13 في المائة.
- على الرغم من عدم وجود أرقام محدّثة عن تدهور الأراضي، تشير البيانات المتاحة إلى أنه قد تضاعف في جميع أنحاء المنطقة، حيث ارتفع من 3.4 في المائة في عام 2015 إلى 8.7 في المائة في عام 2019. وسجلت البلدان المنخفضة الدخل أعلى نسبة مئوية من الأراضي المتدهورة من حيث القيمة المطلقة، حيث بلغت 14.4 في المائة في عام 2019، في حين شهدت البلدان المرتفعة الدخل أكبر زيادةٍ وذلك من 0.7 في المائة في عام 2015 إلى 9.5 في المائة في عام 2019.
- في عام 2023، كان 72.7 في المائة من البلدان أطرافاً في "بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي" غير أن 27 في المائة منها فقط كان لديه أُطُر أو تدابير تشريعية وإدارية وسياساتية لتنفيذه الفعّال.

مؤشرات الهدف 15 المختارة:

- 15-1-1: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (2020): 2.8 في المائة.
- 15-8-1: نسبة البلدان التي اعتمدت استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي: 72.7 في المائة.

الشكل 48. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 15

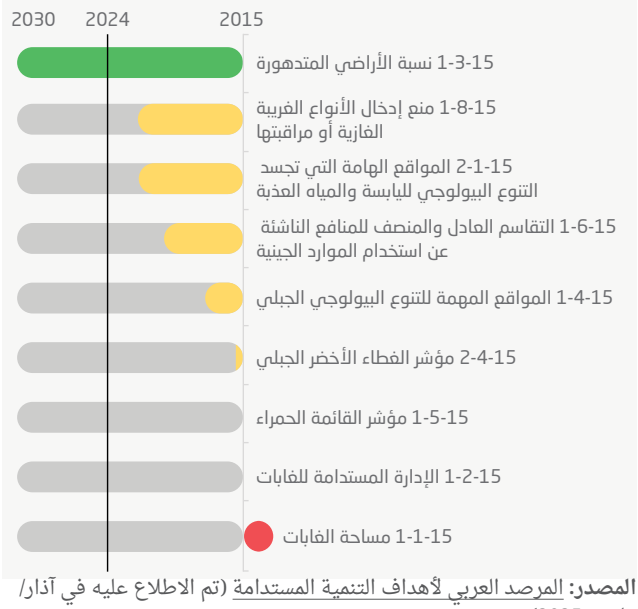

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 49. 15-1-2: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)

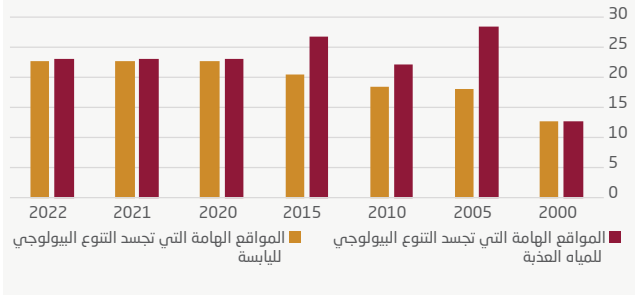

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 50. 15-3-1: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (بالنسبة المئوية)

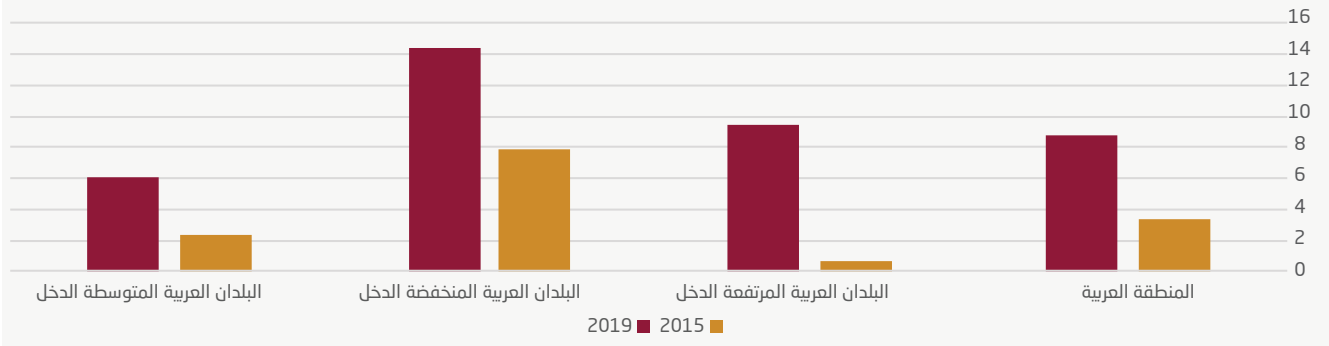

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

لا تتوفر بيانات كافية إلّا لتتبُّع 7 مؤشرات فقط من أصل 24 مؤشراً في إطار الهدف 16 في المنطقة العربية. فهي إحدى مناطق النزاعات الشديدة في العالم، مما يؤدي إلى تدنّي مستوى الأمن والسلام، وارتفاع مستويات الاتجار بالبشر. والجدير بالذكر أن نحو 32 في المائة فقط من البلدان العربية لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

لمحة عن الأرقام

- المنطقة العربية هي أقل مناطق العالم تمتّعاً بالسلام؛ إذ يعيش 38 في المائة من سكانها (173 مليون شخص) في مناطق متأثرة بالنزاعات. ويحتاج أكثر من 65 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في سبعة من بلدانها التي تشهد نزاعات[13].
- لدى البلدان المنخفضة الدخل أعلى معدل من ضحايا القتل العَمْد في المنطقة العربية، حيث بلغ 16.4 حالة لكل 100,000 نسمة في عام 2022 مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 6.8. أما معدل مجموعتي البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل في المنطقة فهو أقل من المتوسط الإقليمي ويبلغ 4.1 حالة للأولى و0.7 حالة للثانية. وقد تركزت آثار النزاعات والوفيات الناجمة عنها إلى حد كبير في العراق والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن. غير أن الحرب في غزة، في فلسطين، عكست مسار الانخفاض، حيث قُتل أكثر من 46 ألف فلسطيني بعد 15 شهراً من النزاع الذي اندلع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2025).
- تؤوي المنطقة 5.8 في المائة فقط من سكان العالم، لكنها منشأ لنحو 14.8 مليون لاجئ. وكان لديها 9.4 مليون لاجئ بموجب ولايتَي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في عام 2023. ويمثل هذان الرقمان نحو 40.5 في المائة و25.4 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم. ويأتي أكثر من 6.5 مليون

لاجئ من الجمهورية العربية السورية. كما يوجد في المنطقة نحو 19.4 مليون نازح داخلياً.

- تنتشر الرشوة في المنطقة العربية أكثر في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يبلغ معدلها 40.9 في المائة، وهو تقريباً ضعف المتوسط الإقليمي وأعلى بعشر مرات من البلدان العربية المرتفعة الدخل في عام 2024.

- ليس تسجيلُ المواليد ممارسةً شائعة في البلدان العربية المنخفضة الدخل. فنصف الأطفال دون سن الخامسة فيها تقريباً لم يتم تسجيلهم.

- من بين 163 بلداً من البلدان المدرجة على مؤشر السلام العالمي لعام 2032[14]، ومنها 21 بلداً في المنطقة العربية، أُدرج بَلَدانِ عربيان فقط في الشريحة الأولى وأربعةُ بلدان عربية في الشريحة الثانية. وهذا يدل على تمتّعها بالسلام بمستويات عالية نسبياً، حيث كان ترتيبها كما يلي: قطر 21، والكويت 35، وعُمان 48، والأردن 62، والإمارات العربية المتحدة 75، وتونس 81[15]. وأُدرجت خمسة بلدان عربية – العراق والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن – ضمن البلدان العشرة الأقل تمتّعاً بالسلام في العالم.

مؤشرات الهدف 16 المختارة:

- 16-5-2: نسبة حدوث الرشوة (الشركات التي طُلب منها مرة واحدة على الأقل دفع رشوة)، 2024: 20.7 في المائة

الشكل 51. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 16

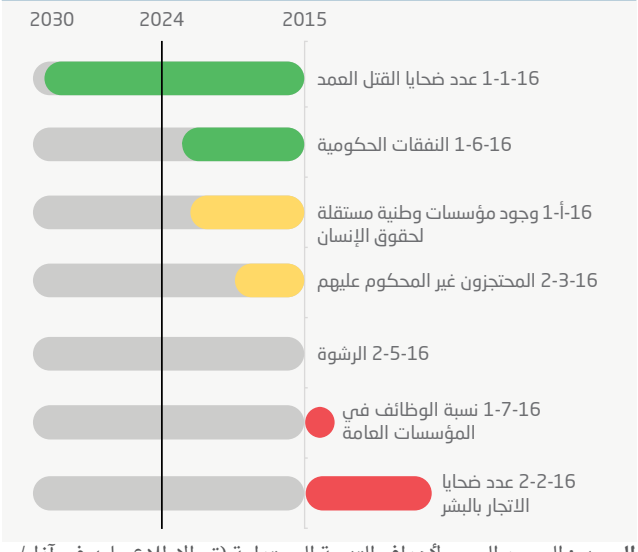

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 52. 16-5-2: نسبة حدوث الرشوة، 2024 (بالنسبة المئوية)

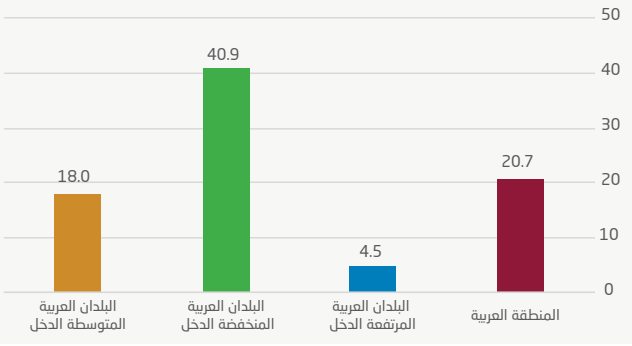

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 53. 16-9-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، 2023 (بالنسبة المئوية)

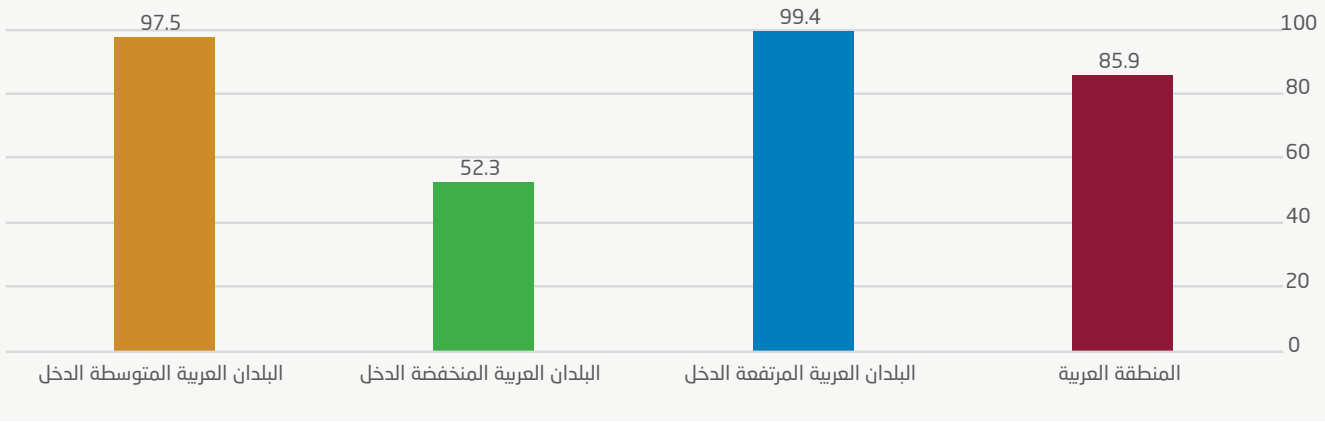

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الهدف 17 - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

حققت المنطقة العربية بعض المكاسب الاقتصادية، لكنها لا تزال تواجه تحديات. فقد بلغت إيراداتها الضريبية 5.3 في المائة مقابل 14.4 في المائة على المستوى العالمي، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 2.2 في المائة في عام 2022، مما يُظْهِرُ زيادة اهتمام المستثمرين. غير أن ذلك لم يتجسد في صورة استقرار مالي أوسع نطاقاً، فقد انخفض مجموع الاحتياطيات، وتفاقم العجز المالي – حيث ارتفع من 4- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 8.7- في المائة في عام 2015 – على الرغم من التحسُّن الطفيف في الإيرادات الضريبية. وظل التضخم مستقراً نسبياً، لكن اتجاهات الإنفاق الحكومي وإنفاق الأسر تشير إلى تزايد الضغوط الاقتصادية.

وكانت تدفقات التجارة والاستثمار متقلبةً، حيث شهدت الصادرات والواردات انخفاضاتٍ حادةً، ولا سيّما خلال الاضطرابات العالمية مثل جائحة كوفيد-19. ومع أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل علامة إيجابية، فإن ضعف الاستثمار الرأسمالي (1.2- في المائة في عام 2021) وتقلُّص التجارة هما من أوجه الضعف المستمرة. ولا بدّ من تعزيز السياسات المالية وتنويع الاستثمار وتحسين صمود التجارة لضمان النمو المستدام في المنطقة في المستقبل.

لمحة عن الأرقام

- نما الدين العام نمواً سريعاً في جميع أنحاء المنطقة العربية، حيث ارتفع من نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى نحو 47 في المائة في عام 2023، واقترن في كثير من الحالات بأعباء خدمة ديون لا يمكن تحمُّلها. وثمة تباين كبير بين بلدانها ومناطقها الفرعية، حيث إن المشكلة أكثرُ حدةً في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً.

- في عام 2023، بلغت التحويلات المالية الشخصية المستلَمة 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المنطقة.

- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 ما قيمته 53.8 مليار دولار، أي أقل بنسبة 40 في المائة تقريباً من الذروة التي بلغتها في عام 2008. وقد ذهب أكثر من 90 في المائة من هذه التدفقات إلى خمسة بلدان فقط (مصر، والمغرب، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة)؛ وذهب 45 في المائة من مجموعها إلى الصناعات الاستخراجية. وتبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة 1.50 دولار لكل دولار واحد من التدفقات الداخلة إليها، مما يجعلها مصدّراً صافياً لرأس المال.

- تخضع النُّظُم الضريبية في المنطقة لتشوهات وتسريبات متعددة وتعاني من معدلات عالية من التهرّب والتجاوزات الضريبية. وتعاني المنطقة من فجوة ضريبية كبيرة (الفرق بين ما ينبغي تحصيله على أساس المعدلات الضريبية السائدة وما يتم تحصيله). وتصل الفجوة الضريبية إلى 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلدان المصدّرة للوقود الهيدروكربوني و17.9 في المائة في البلدان المستوردة له. ويُقدّر حجم الإيرادات السنوية المفقودة بسبب التجاوزات الضريبية للشركات بنحو 8.9 مليار دولار في حين أن المنافسة الضريبية كلّفت المنطقة ما يقدر بنحو 50 مليار دولار بين عامي 1980 و2020[16].

- تبلغ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لكل 100 من السكان أدنى مستوياتها في البلدان العربية المنخفضة الدخل وبلغت 30 مستخدماً في عام 2023 مقابل نحو 70 مستخدماً في المنطقة. أما في مجموعتي البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل، فتتجاوز النسبة مجموع المتوسط الإقليمي، حيث تبلغ 100 مستخدمٍ للأولى و80 مستخدماً للثانية.

- تُعَدُّ التدفقات المالية غير المشروعة أحد العوامل الرئيسية المساهمة في فقدان الإيرادات في المنطقة، حيث تقدر قيمة الإيرادات الضائعة من التلاعب في فواتير التجارة وحدها بنحو 77.5 مليار دولار. وهذا الرقم أكبر من تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى البلدان العربية، ويقدر أنه يؤثر على ما لا يقل عن 8.2 في المائة من التجارة غير النفطية في المنطقة.

- وصل عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لكل 100 من السكان في المنطقة العربية إلى 68.9 مستخدم لكل 100 نسمة في عام 2023، مرتفعاً من 55.2 مستخدم قبل الجائحة في عام 2019. ويتجاوز المستوى الحالي المتوسط العالمي البالغ 67.4 مستخدم.
- في عام 2023، بلغ معدل الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض 11.7 اشتراك لكل 100 من السكان، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 18.6 اشتراك. وتوجد فروق كبيرة بين نسبة الاشتراكات في البلدان العربية المرتفعة الدخل (22.5 في المائة) وأقل البلدان نمواً (1.1 في المائة).
- في عام 2024، تراوحت نسبة نشر البلدان العربية للبيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بنوع الجنس من المجموع بين 35 في المائة في ليبيا و80 في المائة في تونس. وتراوحت نسبة نشر المؤشرات المصنَّفة حسب الجنس بين 18 في المائة و52 في المائة.
- في عام 2023، قامت ثمانية بلدان فقط (36 في المائة) بتحديث واعتماد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات ونشرها على الإنترنت.

مؤشرات الهدف 17 المختارة:

- 17-3-2: حجم التحويلات المالية (بالدولار) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، 2023: 2.4 في المائة.
- 17-6-1: الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، 2023: 11.7.
- 17-8-1: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لكل 100 من السكان، 2023: 68.9.
- 17-11-1: حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية، 2022: 5.6 في المائة.
- 17-13-1: التضخم السنوي، الأسعار الاستهلاكية لعام 2023: 3.6 في المائة.
- 17-18-3: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية مموّلة بالكامل وقيد التنفيذ: انخفضت البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية مموّلة من الحكومة في عام 2023 إلى 45.5 في المائة.

الشكل 54. التقدّم المُحرَز في مؤشرات الهدف 17

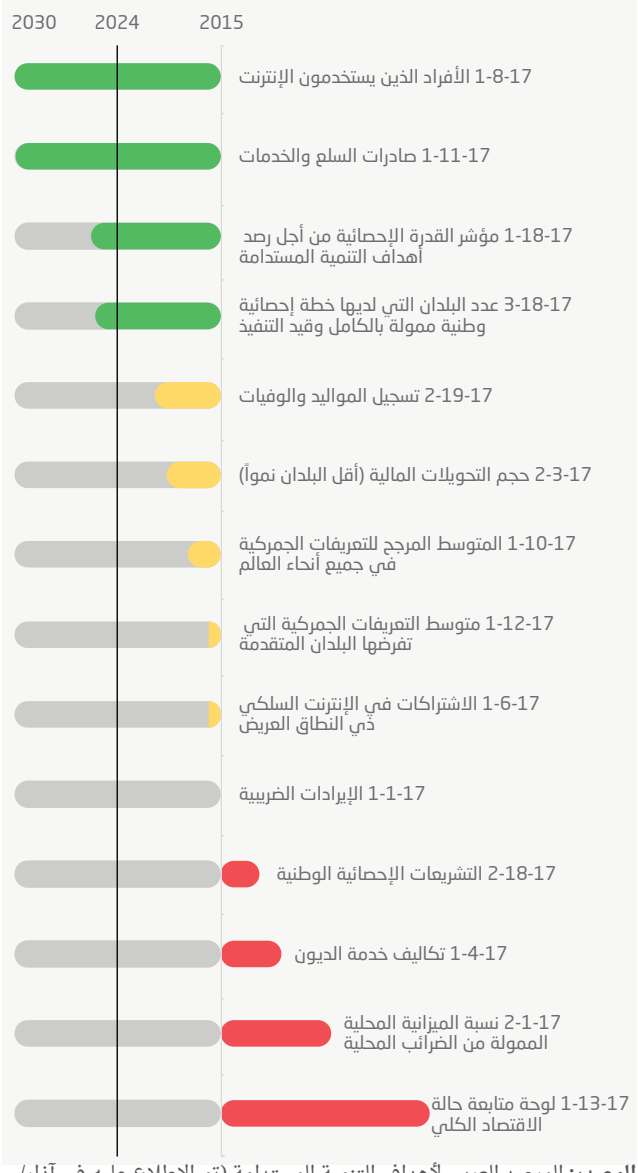

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 55. 17-3-2: حجم التحويلات المالية (بالدولار) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

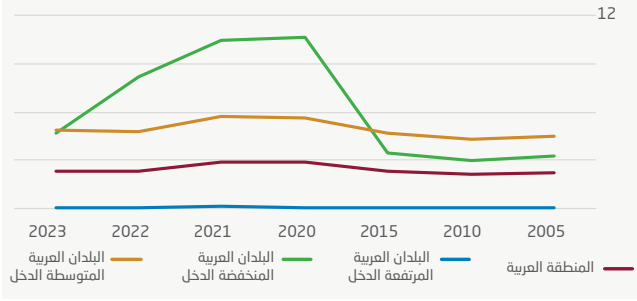

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/مارس 2025).

الشكل 56. 17-8-1: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (لكل 100 من السكان)

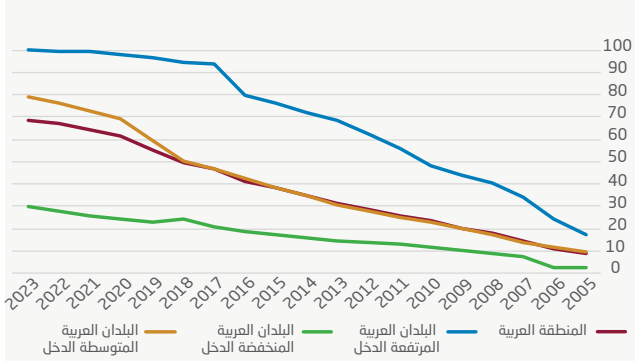

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

الشكل 57. 17-18-1: مؤشر أداء البنية التحتية للبيانات (الركيزة الخامسة)

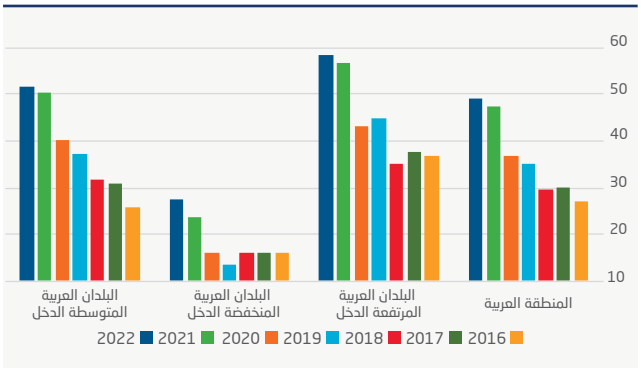

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة (تم الاطلاع عليه في آذار/ مارس 2025).

3

لمحة عن كل هدف

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

المقاصد	7
المؤشرات	13
قوة الأدلّة	46%

49.4 مليون
شخص (12.3%) عاشوا في فقر مدقع في عام 2024

72.6 مليون
شخص (31.5%) من المتوقع أن يعيشوا تحت الخط الوطني للفقر في عام 2025

58 مليون
شخص (23.5%) يعيشون في فقر متعدد الأبعاد حسب أحدث الاستطلاعات

نسبة العاملين الفقراء

2024

زادت بنسبة **56.4%** منذ عام 2018

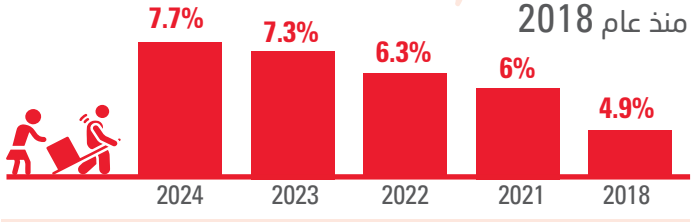

5.5% زيادة في عام واحد فقط (2023-2024)

حصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي

العالم **20%**

المنطقة العربية **8%**

- الرعاية الصحية
- التعليم
- الحماية الاجتماعية

تغطية الحماية الاجتماعية في المنطقة

32.5% من السكان مشمولون ببرنامج واحد على الأقل من برامج الحماية الاجتماعية

- **1 من كل 5** — **22.9%** مساعدات نقدية للأطفال
- **1 من كل 12** — **8.5%** مساعدات نقدية خاصة بالأمومة
- **2 من كل 5** — **38.4%** إصابات عمل
- **1 من كل 2** — **45.4%** معاشات تقاعدية لكبار السن
- **1 من كل 50** — **2.1%** إعانة نقدية للعاطلين عن العمل
- **1 من كل 6** — **16.7%** مساعدات نقدية للأشخاص ذوي الإعاقة

33 مليون شخص عملوا في وظائف معرضة للخطر

25.8% من اليد العاملة

نسبة النساء أعلى من نسبة الرجال

2022

28% **25.3%**

لا تزال ندرة المياه تشكل تحدياً خطيراً في المنطقة العربية:

لا يزال 50.8 مليون شخص محرومين من خدمات المياه الأساسية (10.93%)

2022

الاستثمار في تحسين البنية التحتية للصرف الصحي يجني ثماره، ولكن لا يزال

50.63 مليون شخص محرومين من خدمات الصرف الصحي الأساسية (10.89%)

2 القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المقاصد	8
المؤشرات	14
قوة الأدلّة	57%

66.1 مليون شخص عانوا من نقص التغذية

47.2 مليون شخص يعيشون في **بلدان متضرّرة من الصراعات**

2023

1 من كل 3 أشخاص في أقل البلدان العربية نمواً يعاني من **نقص التغذية** 28.8%

1 من كل 7 أشخاص في المنطقة العربية يعاني من **نقص التغذية** 14%

186.5 مليون شخص ليس لديهم **ما يكفي من غذاء** **2 من كل 5**

72.7 مليون شخص يعانون من **انعدام الأمن الغذائي الحادّ**

105.3 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي (15.4%)

2023

معدّلات **فقر الدم** بين النساء في **انخفاض**

لكنها لا تزال **مرتفعة جداً** بين النساء الحوامل

1 من كل 3 نساء **حوامل** تعاني من **فقر الدم**

35+ مليون امرأة يعانين من **فقر الدم**

34%

33%

يستمر **سوء التغذية** في المنطقة العربية، مما يعرض **رفاه الأطفال** و **نموهم المستقبلي للخطر**

عانى الأطفال دون سن الخمس سنوات من 2022

التقزّم

10.5 مليون طفل

1 من كل 5

الهزال

3.7 مليون طفل

1 من كل 14

زيادة الوزن

5 مليون طفل

1 من كل 10

3 الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المقاصد	13
المؤشرات	28
قوة الأدلّة	71%

وفيّات الأمهات

انخفضت

من 20 لكل 100,000 ولادة حية — 2000

إلى 14 ألف حالة وفاة — 2020

ولكن لا تزال نسبة **وفيّات الأمهات مرتفعة**

139 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية

معدل الولادات بين المراهقات

لا يزال مرتفعاً

15–19 سنة

المنطقة العربية: **43.9** لكل 1,000 من السكان

أقل البلدان نمواً: **76.6** لكل 1,000 من السكان

العالم: **40.7** لكل 1,000 من السكان — 2024

الولادات على أيدي موظفين صحيين مهرة في ارتفاع

2015: 83% — 2020: 86% — 2022: 87% — 2024: 89%

لا يزال **11%** من النساء

1 من كل 3 أشخاص غير مشمول بخدمات التغطية الصحية الشاملة — 2021

ينجبن في ظروف غير آمنة

السل

73 حالة لكل 100,000 من السكان	2000	27 حالة لكل 100,000 من السكان
19 حالة لكل 100,000 من السكان	2023	19 حالة لكل 100,000 من السكان

الملاريا

في السنوات العشرين الماضية

معدل الإصابة بالسل انخفضت **45%**

معدل الإصابة بالملاريا انخفضت **30%**

813,323 وفيات الأطفال في عام 2023

انخفاض بأكثر من **37,000** منذ عام 2020

2022

175,324 طفلاً حديث الولادة دون الشهر

285,995 رضيعاً دون السنة

352,004 طفلاً دون سن الخامسة

لكل **10 أشخاص**، يقضي **3 رجال** و**امرأة واحدة** بسبب إصابات ناتجة عن حوادث مرور — 2019

+1/3 من النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) لا تزال احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة غير ملباة — 2024

حالات الانتحار

	المنطقة العربية	العالم
	18,551	712,356
5.8 لكل 100,000 من السكان		
2.5 لكل 100,000 من السكان		

x2 أعلى

4 التعليم الجيد

ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

المقاصد	10
المؤشرات	12
قوة الأدلّة	58%

معدلات إتمام الدراسة آخذة في الارتفاع، ولكن بوتيرة بطيئة ومتفاوتة ولا تزال دون المعدلات العالمية

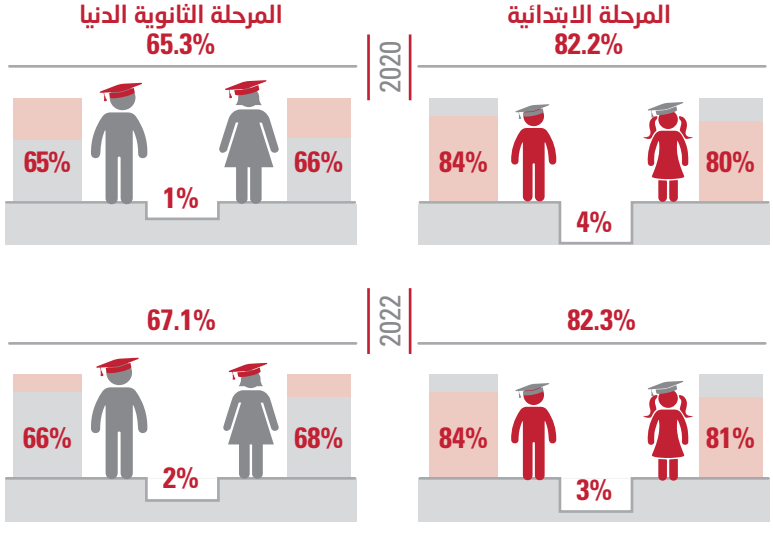

الالتحاق بالمدرسة

2019

10.9 مليون فتاة
غير ملتحقات بالمدرسة

مقابل

9.5 مليون فتى

معدّل الأميّة

2023

1 من كل 4
24%

نساء أمّيات
31.1%

رجال أمّيون
17.2%

على الرغم من زيادة عدد المعلّمين المدرَّبين

2023

2 من كل 10 من معلّمي المرحلة الابتدائية
19%

و

1 من كل 10 من معلّمي المرحلة الثانوية
14%

لا يزالون من دون تدريب

تفتقر المدارس الابتدائية إلى:

2023

5 المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المقاصد	9
المؤشرات	14
قوة الأدلّة	21%

زواج الأطفال بين الشابات/الفتيات

2024

1 من كل 35 من الفتيات تتزوّج قبل عيد ميلادهن الخامس عشر

3%

1 من كل 6 من الفتيات تتزوّج قبل عيد ميلادهن الثامن عشر

16%

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

2023

أكثر من 40 مليون فتاة ما زلن يخضعن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

1 من كل 2 من الفتيات في سن 15-19 سنة خضعت لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

54.8%

في جيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ومصر، وموريتانيا، واليمن

نظام الكوتا النسائية

الذي ينصّ عليه القانون فعّال في تحقيق المساواة في **تمثيل المرأة** في السياسة

52% البلدان التي تطبق نظام الكوتا

14% البلدان التي لا تطبق نظام الكوتا

34% لا تتوفّر معلومات

1 من كل 6 مقاعد في البرلمان تشغلها امرأة

على الرغم من **زيادة** عدد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان **بخمس مرات في عام 2020**، **تراجع هذا العدد في عام 2024**

2000: 4%
2020: 19.5%
2022: 18.4%
2024: 17.7%

زادت نسبة النساء في المناصب الإدارية

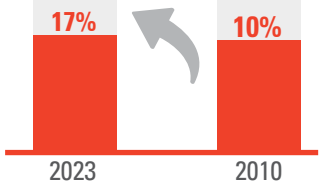

أحدث البيانات

18% **4 من أصل 22 بلداً** تعتزم معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال البرامج والسياسات وتخصيص الموارد.

9% **2 من أصل 22 بلداً** لديهما أدوات التخطيط والميزنة اللازمة لتتبع الموارد المكرّسة لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى دورة الإدارة المالية العامة.

0% **ما من بلد** يتمتع بالشفافية اللازمة لإتاحة المعلومات عن الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للجمهور.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

المقاصد	8
المؤشرات	11

قوة الأدلّة 55%

الأشخاص الذين يفتقرون إلى

خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان (2022)

25%

115.7 مليون شخص

خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان (2022)

40%

184.4 مليون شخص

مرافق غسل اليدين الأساسية (2020)

22%

97 مليون شخص

الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على هذه الخدمات

80% من سكان المناطق الحضرية

66% من سكان المناطق الحضرية

2% من سكان المناطق الريفية

85% من سكان المناطق الحضرية

69% من سكان المناطق الريفية

1.8% (2022) مارسوا التغوّط في العراء

انخفاض بمقدار ست مرات منذ عام 2000، خاصة في **المناطق الريفية**

26% (2000) — 4% (2022)

19 بلداً تعاني من ندرة المياه

ندرة المياه والتصحر **مشكلتان كبيرتان**

17 بلداً تتأثر بالتصحر وتدهور الأراضي

114% (2022) مستوى الإجهاد المائي

ارتفعت نسبة سحب **المياه العذبة**

12.9% سنوياً منذ عام 2015

50% من الإدارة المتكاملة **للموارد المائية** تُنفّذ

2023

27% من **المياه العابرة للحدود** مشمولة بترتيبات إدارية

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

المقاصد	5
المؤشرات	6

قوة الأدلّة 83%

محرومون من الكهرباء

41.4 مليون شخص — 2022

9% — 1 من كل 10 — 2022

يفتقرون إلى الكهرباء

91% — 2021

يحصلون على الكهرباء في المنطقة العربية

+56 مليون شخص محرومون

يستخدمون أنظمة طهي غير آمنة وغير فعالة

1 من كل 7 أشخاص — 2022

يستخدم أنظمة طهي غير آمنة وغير فعالة

14%

يفتقرون إلى الطاقة النظيفة والتكنولوجيا للطهي

2022

لا تزال نسبة كثافة الطاقة مرتفعة على غرار المتوسط العالمي — 2021

5 ميغاجول

الطاقة المتجدِّدة

2022

معدلات انتشار الطاقة لا تزال أقل من إجمالي استهلاك الطاقة

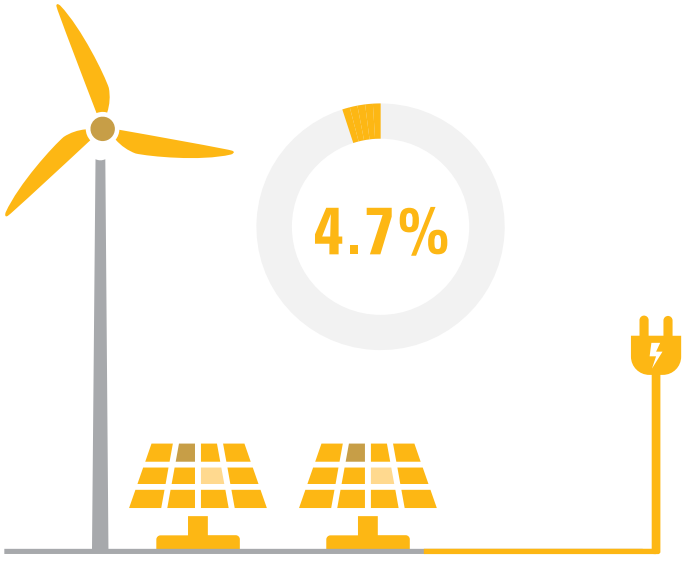

في البلدان المتضررة من الصراعات، زادت إمكانية الوصول إلى الكهرباء

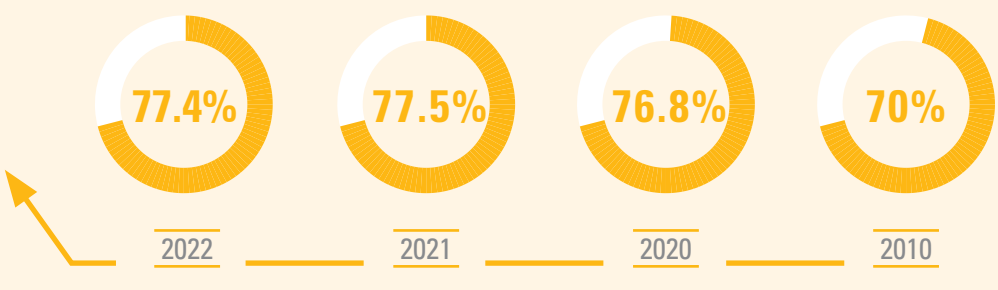

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

المقاصد	12
المؤشرات	16
قوة الأدلّة	56%

معدل البطالة الإقليمي

هو من **أعلى المعدلات** في العالم

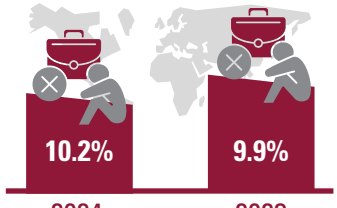

14.3 مليون شخص عاطلون عن العمل حتى قبل جائحة **كوفيد-19**

15.2 مليون شخص عاطلون عن العمل

2024

1 من كل 3 شباب وشابات أي أكثر من **28.2 مليون شاب وشابة** خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب

الشابات
أكثر عرضة **بمرتين** للبقاء خارج **دائرة العمالة والتعليم والتدريب** مقارنة **بالشباب**

20.5%
45.2%

1 من كل 5 شباب
5 من كل 10 شابات

2024

لكل 100,000 شخص بالغ

المنطقة العربية	العالم
8 مصارف	14 مصرفاً
25 جهاز صراف آلي	64 جهاز صراف آلي

2022

37.8% من السكان يملكون حسابات مصرفية، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ **73.9%**

2021

28.9% نساء في المنطقة العربية

71.4% نساء في العالم

56.4%
يعملون في القطاع غير النظامي
ظروف العمل سيئة والأمن الوظيفي معدوم

58.3% ذكور
47.5% إناث

2024

عمال كانوا يشغلون وظائف غير مستقرة في القطاع غير النظامي وكان يُرجّح أن يعملوا في وظائف معرضة للخطر

معدلات المشاركة في القوى العاملة

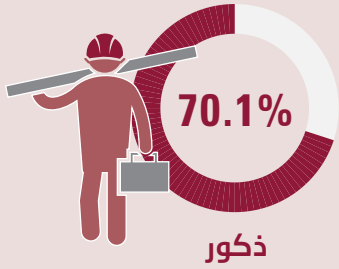

2023

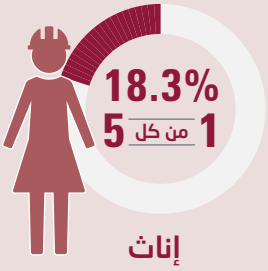

الحصة في التوظيف

15.1%
64.7%

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

المقاصد	8
المؤشرات	12
قوة الأدلّة	75%

ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية الإقليمي ارتفاعاً طفيفاً

القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	المنطقة العربية	العالم
2023	10.9%	16.7%
2022	10.7%	16.7%
2021	10.7%	16.8%
2020	10.5%	16.4%

العمل في قطاع الصناعات التحويلية

	المنطقة العربية	العالم
2022	9.9%	14.1%
2021	10%	14.2%
2020	10.3%	14.2%

الصناعات الصغيرة تفتقر إلى **الدعم المالي** اللازم للتعافي

يستفيد 14.4%

1 من كل 7

من صغار المصنّعين

من قرض أو خط ائتمان أقل البلدان نمواً متأخرة كثيراً

2024

1/3 من القيمة المضافة قدّمتها الصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة في المنطقة العربية في عام 2021

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
29.6	30	33.1	34.6	31	30.8	29.7

لا تزال نسبة مشاركة المرأة في مجالات البحث والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بعيدة كل البعد عن التكافؤ مع نسبة مشاركة الرجل

2 من كل 5 باحثين هما من النساء

2021

23% **تشغل النساء** فقط من الوظائف في مجال العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

الوصول إلى خدمات الحزمة العريضة للخطوط النقالة

ارتفاع من **75%** في عام 2015

	المنطقة العربية	العالم
2022	94.5%	95%

2022

تحتاج **المنطقة العربية** إلى **زيادة** الاستثمار في **الابتكار** **والبحث** و **التطوير**

	المنطقة العربية	العالم
باحث لكل 1,000,000 من السكان	642	1,420

يُنفَق على البحث والتطوير

	المنطقة العربية	العالم
	0.67%	1.95%
	من الناتج المحلي الإجمالي	من الناتج المحلي الإجمالي

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

المقاصد	10
المؤشرات	14
قوة الأدلّة	14%

29.1
مليون شخص
كانوا نازحين قسراً
في عام **2023**

2,434
مهاجراً
فقدوا حياتهم في عام **2022**

الخسائر الفادحة في الأرواح على طرق الهجرة تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ **إجراءات فورية** لضمان **هجرة آمنة**

لا تزال المنطقة تواجه المصاعب في تحسين الظروف المعيشية

حصة القوى العاملة من الناتج المحلي الإجمالي

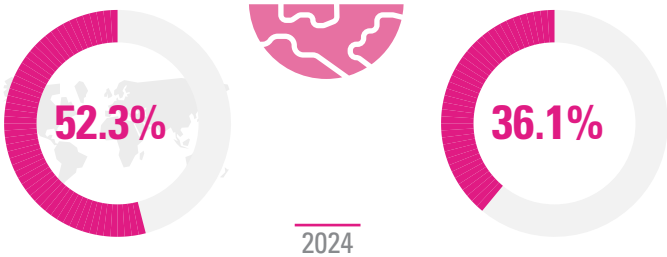

أعلى أعداد اللاجئين من 10 بلدان

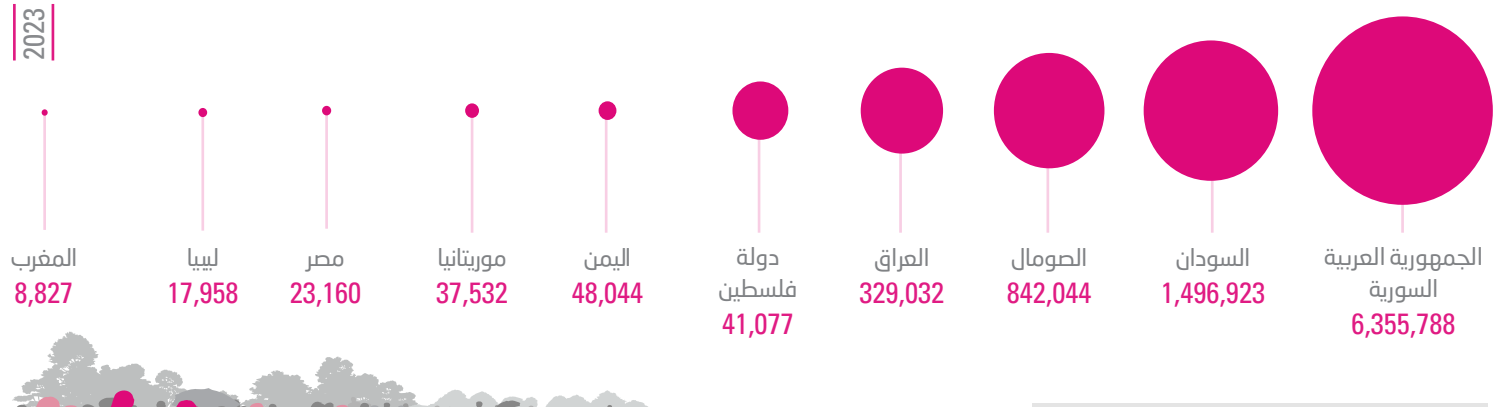

التحويلات الشخصية الواردة

المنطقة العربية
2.4%
من الناتج المحلي الإجمالي

3x المعدل العالمي

العالم
0.84%
من الناتج المحلي الإجمالي

2023

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

المقاصد	10
المؤشرات	14
قوة الأدلّة	36%

5
بلدان وضعت استراتيجيات **وطنية** للحد من مخاطر **الكوارث**

2
من البلدان وضعا استراتيجيات **محلية** للحد من **مخاطر الكوارث**

الخسائر الناجمة عن الكوارث

زادت قواعد البيانات الوطنية من

3 (2010) إلى 5 (2021)

الاستراتيجيات المحلية

للحد من مخاطر الكوارث تراجعت

2 (2022) إلى 1 (2023) من البلدان

2023

3.3
مليون
نازح داخلياً بسبب الكوارث

2022

أكثر من
57
مليون
عاشوا في أحياء فقيرة في المنطقة العربية

2022	57,156,000
2020	53,534,000
2016	48,766,000
2010	55,099,000
2006	59,201,000
2000	51,023,000

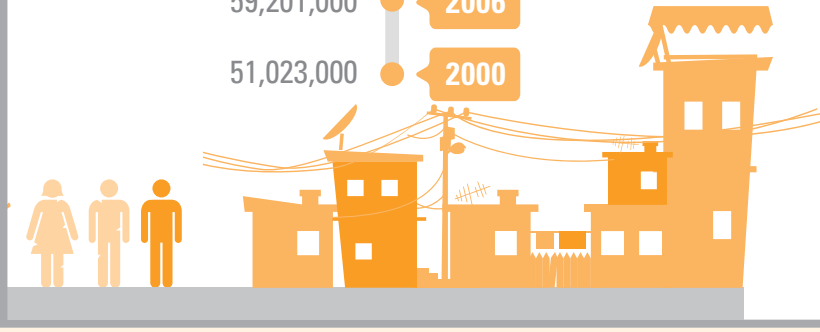

مستويات الجسيمات الدقيقة

39 $PM_{2.5}$
في المدن العربية
2019

ارتفعت بنسبة 3.2%
منذ عام 2000

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

المقاصد	11
المؤشرات	13
قوة الأدلّة	31%

اعتماد المنطقة على الموارد الطبيعية

تزايد من **7 أطنان** (2000) إلى **9.8 أطنان** (2022)

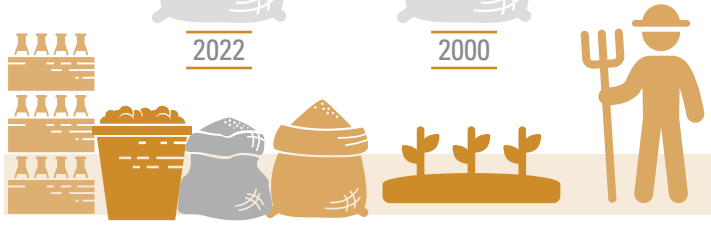

النفايات الإلكترونية لا يُعاد تدويرها

2020

في المتوسط

الشخص الواحد يهدر **7** كيلوغرامات

زيادة قدرها **%4** منذ عام 2000

هدر الأغذية

81.3 مليون طن

المنطقة العربية **102%** (2021)

الفاقد من الأغذية

2021

الأغذية التي تهدرها الأسر

المنطقة العربية	العالم
175 كلغ	132 كلغ

2022

خفض قدرة الطاقة

المركّبة بعد أن بلغت ذروتها في عام **2022** لتوفير خدمات **الطاقة** الحديثة **والمستدامة** من خلال توسيع البنية التحتية **وتطوير التكنولوجيا في السنوات العشرين الماضية**

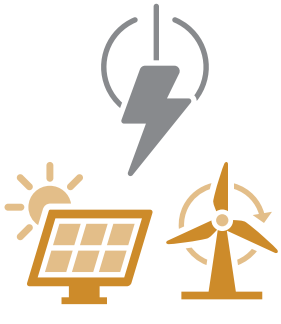

26 واطاً للفرد 2000	**46.9** واطاً للفرد 2020
50 واطاً للفرد 2021	**55.5** واطاً للفرد 2022

الأثر المادي في المنطقة في ارتفاع تدريجي (للفرد)

2022	2021	2020	2019	2018	2015	2012	2009	2006	2003	2000
9.8	9.7	9.4	9	9.6	11	10.8	10.5	9	7.6	6.8

13 العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

المقاصد	5
المؤشرات	8
قوة الأدلّة	25%

منذ **2017**

8

بلدان
سجلت أكثر من

0.70

في **الحد من المخاطر** و **الخسائر**، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية **للحد من مخاطر الكوارث**

الجزائر	2023	0.75
البحرين	2021	0.65
جزر القمر	2020	0
مصر	2022	8.3
العراق	2018	0.85
الأردن	2022	0.88
الكويت	2017	0.5
لبنان	2019	0.65
المغرب	2022	0.75
قطر	2023	1
المملكة العربية السعودية	2021	0.05
الصومال	2018	0.75
دولة فلسطين	2018	0.4
السودان	2019	0.55
الإمارات العربية المتحدة	2020	0.75

انبعاثات

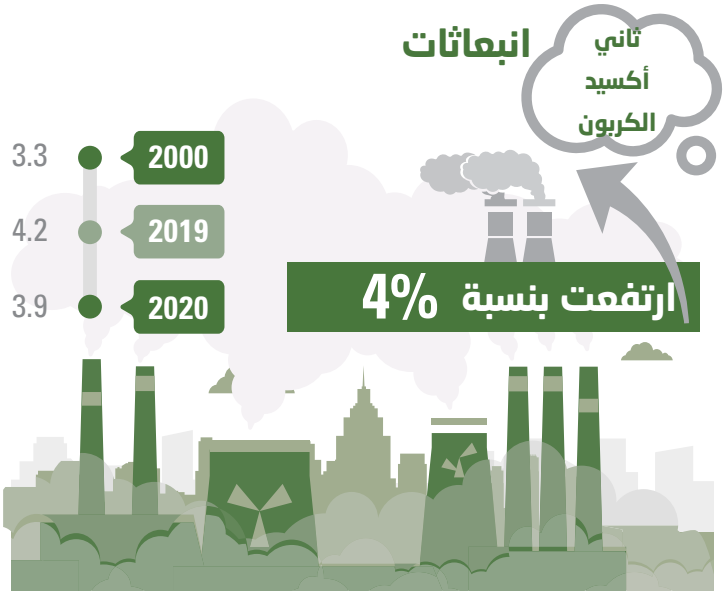

تمويل العمل المناخي

يقل عن

$570

مليار

حتى عام 2030، وقد خُصِّصت النسبة الأكبر من التمويل لمصر والعراق والمغرب

الالتزامات الدولية بالتمويل العام للعمل المناخي في المنطقة العربية كانت ضعيفة

لم تتلقَّ الدول العربية
سوى ما مجموعه

$34.5
مليار (2020–2010)

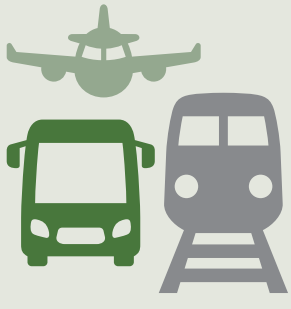

2020–2015
تلقى قطاعا **الطاقة** و**النقل**، مجموعَين، ما نسبته

45%

من إجمالي **تدفقات تمويل المناخ** إلى المنطقة

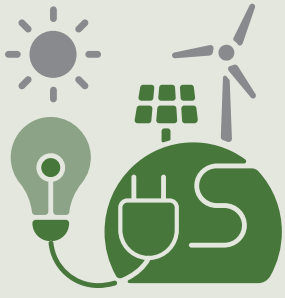

14 الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المقاصد	10
المؤشرات	10
قوة الأدلّة	10%

2021

تتعرض الموارد البحرية لأضرار لا يمكن معالجتها، ولا سيما الموائل والوظائف البيئية والتنوع البيولوجي في المنطقة العربية

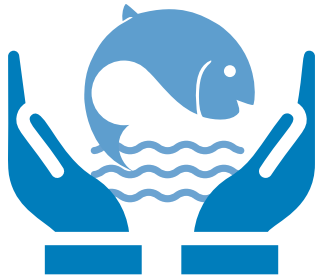

المنطقة العربية	الاتحاد الأوروبي	العالم
3.6%	25%	12%
من المياه الإقليمية	من المياه الإقليمية	من المياه الإقليمية

صُنّفت كمناطق بحرية محمية

قمامة الشواطئ

307 طن 2019

262.5 طن 2022

2018

672

نوعًا من الأسماك معرّضة للخطر من جرّاء **الصيد الجائر وغير القانوني والذي يجري من دون إبلاغ ومن دون تنظيم،** بالإضافة إلى ممارسات الصيد **المدمرة**

2020

التلوث البيئي

يكلّف **لبنان ومصر واليمن** أكثر من

3%

من ناتجها المحلي الإجمالي

تحات السواحل

يكلف **تونس** ما يصل إلى

2.8%

من ناتجها المحلي الإجمالي

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15 الحياة في البرّ

المقاصد	12
المؤشرات	14
قوة الأدلّة	64%

يؤثر تدهور الأراضي على

2019

المنطقة العربية

8.7%
من الأراضي

2023

16
بلداً
صدق على **بروتوكول ناغويا** لمعالجة مسألة الحصول على **الموارد الجينية** واستخدامها **العادل والمنصف**

بزيادة
3 بلدان
منذ 2021

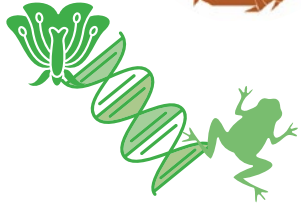

مساحات الغابات تتقلص

2020

km² 367,981

صُنف أقل من
3%
من إجمالي مساحة الأراضي كغابات

فقط
18%
من الأراضي محمية

2022

توسّعت المناطق **البرية** المحمية بينما تقلّصت المناطق **البحرية** المحمية

	المناطق البرية المحمية	المناطق البحرية المحمية
2022	22.8	23.1
2018	22.6	27.7
2015	20.4	26.9

33.4%
من مجموع مساحة الغابات تخضع لخطة إدارة طويلة المدى

2020

86.4%
من البلدان

أبلغت عن الامتثال **للمعاهدة** الدولية بشأن **الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة** من خلال نظام الإبلاغ عبر الإنترنت

2023

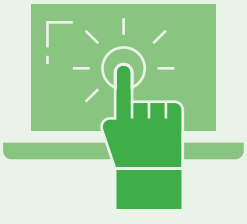

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

المقاصد	12
المؤشرات	24
قوة الأدلّة	29%

نازحون قسراً

المنطقة العربية

33
مليون شخص
17.1 مليون نازح داخلياً
2023

العالم

108.4
ملايين شخص

1/3
من **النازحين** حول العالم هم في المنطقة العربية

الفساد في جميع المناطق

تلقي طلبات من موظفين حكوميين لدفع رشوة

المنطقة العربية

1 من كل **5**
شركات
(19.7%)

العالم

1 من كل **7**
شركات
2023

القضاء على **الإساءة والاستغلال والاتّجار** وجميع أشكال **العنف ضد الأطفال**

2023

82.8%
من **الأطفال**
في سن 1-14 سنة
تعرّضوا **للعنف**

انخفض عدد الأطفال الذين تعرّضوا للعنف في سن 1-14 سنة

118 مليوناً — 2021
122 مليوناً — 2023

	2023
المغرب العربي	84.8
المشرق العربي	81.9
وسط آسيا	62.6
العالم	77.7

40%
انخفض عدد الضحايا الذين تم **الكشف عنهم**
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2020

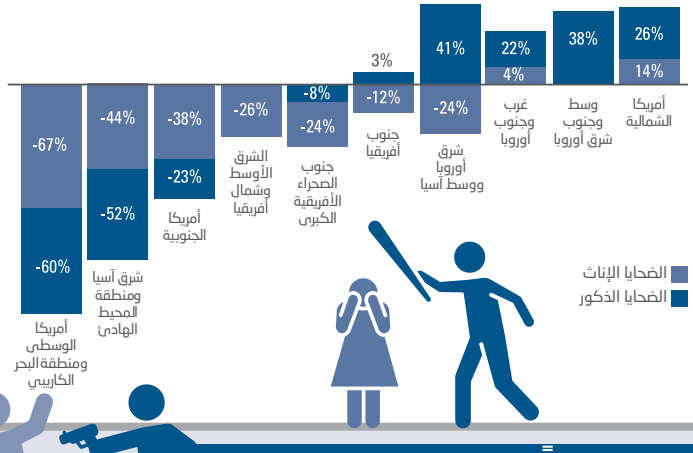

أكبر عدد من جرائم القتل دولياً

بيانات لكل 100,000 من السكان

2022	2021	2020	2015	2010	2005	2000
6.8	7.7	6.4	6.4	5.4	6	6

9 من كل **10**
الضحايا
ذكور

+6.8 لكل 100,000 شخص

32,051
شخصاً فقدوا حياتهم
2022

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المقاصد	19
المؤشرات	24
قوة الأدلّة	58%

تدفُّقات التحويلات المالية

2.9% 2021

من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

2.4% 2023

تحسّن الاتصال الرقمي ثلاث مرات

332.3 مليون مستخدم للإنترنت

23.3% 2010

68.9% 2023

البلدان العربية

2023 — 50%

حدّثت استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات

2023 — 68.2%

حدّثت تشريعاتها الإحصائية لتمتثل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

59%

سجّلت ما لا يقل عن **90%** من المواليد

41%

سجّلت ما لا يقل عن **75%** من الوفيّات

حصّة الصادرات السلعية من المنطقة العربية

4% 2000

5.9% 2023

سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

التقدير الأساسي

2.5 تريليون دولار سنوياً **للبلدان النامية** لتحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

660 مليار دولار سنوياً يحتاجها **12 بلداً عربياً** لتحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

25 تريليون دولار ممتلكات الشركات عبر الوطنية وبعض صناديق التقاعد

المرفق

الملاحظات الفنية

البلدان ومجموعات البلدان في المنطقة العربية

تتألف المنطقة العربية من 22 بلداً هي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

تصنيف البنك الدولي القائم على الدخل

البلدان المرتفعة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل	البلدان المنخفضة الدخل
البحرين	الجزائر	الصومال
الكويت	مصر	الجمهورية العربية السورية
عُمان	العراق	السودان
قطر	الأردن	اليمن
المملكة العربية السعودية	لبنان	
الإمارات العربية المتحدة	ليبيا	
	المغرب	
	دولة فلسطين	
	تونس	
	جزر القمر	
	جيبوتي	
	موريتانيا	

المصدر: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups#:~:text=For%20the%202021%20fiscal%20year,%2C%20and%20high%20income%20economies

المراجع

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). ESCWA Arab SDG monitor.

_____ (2024). Arab Sustainable Development Report 2024.

_____ (2024). Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2022). Progress of SDG4 in the Arab Region A Summary Review.

الحواشي

1. https://www.npc.qa/ar/media/Documents/Events/QatarStatistics2019/DohaDeclaration-Ar.pdf.
2. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/generic-statistical-law-arab-countries-arabic.pdf.
3. https://repository.unescwa.org/server/api/core/bitstreams/d8197093-5cbb-46cd-8b5f-643ca139d49e/content.
4. https://asdr-2024.unescwa.org/reports/2302081A-ASDR-2024-WEB.pdf.
5. https://asdr-2024.unescwa.org/sdg-01A.html.
6. https://asdr-2024.unescwa.org/reports/2302081A-ASDR-2024-WEB.pdf.
7. https://data.who.int/ar/indicators/i/B868307/442CEA8.
8. https://asdr-2024.unescwa.org/sdg-05A.html.
9. https://asdr-2024.unescwa.org/sdg-08A.html.
10. المرجع نفسه.
11. https://arabsdgmonitor-ar.unescwa.org/PBG9/index-2.html.
12. https://asdr-2024.unescwa.org/sdg-09A.html.
13. https://asdr-2024.unescwa.org/reports/2302081A-ASDR-2024-WEB.pdf.
14. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2023-Web.pdf.
15. المرجع نفسه.
16. https://asdr-2024.unescwa.org/reports/2302081A-ASDR-2024-WEB.pdf.

يتضمّن التقرير لمحة شاملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2024 في ظلّ عدم الاستقرار المزمن والتحديات العالمية الناشئة، باستخدام سنة 2015 كأساس للقياس. وهو يشير إلى أنّه على الرغم من التحسّن الملحوظ في مجالات مثل الرعاية الصحية والصرف الصحي، لا تزال جهود القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والتصدي لتغيّر المناخ تواجه تحدّيات جسيمة.

وقد دعا المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في عام 2022 إلى تسريع العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإنّ الحاجة إلى دفع عجلة التنمية وجمع الأدلة اللازمة لقياس التقدّم والركود والانتكاسات باتت أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى.

وبينما تمرّ الدول العربية بظروف اجتماعية واقتصادية معقدة، يُعّدّ هذا التقرير مورداً بالغ الأهميّة للحكومات، وأصحاب المصلحة، والشركاء في التنمية الملتزمين بتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم إهمال أحد.

2500246A